

فتح رب البرية

على

الدرة البهية

نظم الاجرومية



شركة تكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

٨٦٥



٦٧

فتح رب البرية  
على  
الدرة الهمية نظم الأجرومية  
( الشيخ الاسلام )  
الشيخ ابراهيم اليسوري  
رحمته آمين

---

( وهو نظم الأجرومية لشيخ العصر على )

---

طبع مطبعة  
مكتبة لبنان الجديدة في بيروت

---

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ



تعلّموا العربية وعلّموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحدك اللهم - من رفع نفسه إلى المعالي ونصب ذلّه لطاعتك على التواضع وأصلى وأسلم على من خفف جناحه لأمته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته (أو بعد) فيقول إبراهيم البيهقي في التفسير غفر له مولاه الخبير البصير فدا نفسه من بعض الإخوان أصلح الله له وله الحال والشأن شرعا لطيفه أصل نظم الآجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمر على رحمة الله تعالى فأجبتني إلى ذلك وإن لم أكن أهلا لما ذاك بخاء بحمد الله شرعا على القاطن وبين مراده وتعميقه وبذلك صعبه ويكشف قلبه سميت (فتح رب العربية على المبررة لنظم الآجرومية) والله أسأل أن ينفع به النفع العميم له جواد كريم (مقدمة) بذق لكل شارع في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وقائمه إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة - فلهذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال وأحوال الحكماء وأحوال بناء وحكمه الوجوب الكفائي كما قاله النووي وغيره - فإن قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه ذلك كان فرض كفاية لا كونه واجب مع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركزا في طياتهم فإفادتهم الإجماع بالأحوال - وموضوعه الكلمات العربية - وقائمه حصول اللسان عن الخطأ في الكلام الاستعانة على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله - وهذا ما أقرع في القصور بمون الملك المعبود فأقول بولقة التوفيق - قد افتتحنا نظم رحمة الله تعالى بالبسملة حيث قال (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتحنا بالكتاب العزيز ومما لا يخفى على كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو آخر وقدر واية فهو أصل وقدر واية فهو أصل والمعنى على كل أنه نافع وقيل البزك لأنه وإن تم حسلا بينهم معنى لا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لأن الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بماتقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء وعلى الأول حل حديث البسملة وعلى الثاني حل حديث الحمد ولم ينعكس مما لا يجمع - والجواب والمجرب متعلق بحديثي الأولين وتقديره فلا خاصا مؤخر أو هذا على ما هو الصحيح من أن البناء حرف جر أصلي وقيل زائدة لا تتعلّق شيء وعلى الأول فاسم مجرور بالياء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وعلى الثاني فاسم مبتدأ مرفوع بضم مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبسوطة



ولفظ الجلالة مجرور بالعارف على الراجح وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جزم كسر الظاهرة  
 في آخره والرحمن الرحيم مجرور هو متعين فراءة ويجوز ان يشارفهما ونصبهما ورفع الاول مع نصب  
 الثاني والعكس وسر الاول مع رفع الثاني ان نصبه فهدى سبعة أو جموعتي وجهان آخران وهما رفع الاول أو  
 نصبه مع جر الثاني فقل يتنعان لما فيهما من القطع ثم الاتباع ولذلك قال بعضهم  
 ان نصب الرحمن أو يرتفع • فالجر في الرحيم قطعاً منه  
 وان يجر فأجز في الثاني • ثلاثة الواجه عند يائي  
 فهذه تضمنت تسامع • وجهان منها فادرهنا واستمع

لكن المصحح جوارهما فكان على التلزم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الاول • فالجر في الرحيم وجهها  
 منها • (الجدقة) أي غنص أو مستحق أو ملوك فاللام للاختصاص واللام لحق أو الملك وعلى كل قال  
 اما الجنس أو الاستغراق أو لا ههنا فلا حيل لثمة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاول جعل اللام  
 للاختصاص واللام للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانهما تدل على الدوام والاستمرار  
 ووجه العدل ان الاصل جدانة أي حدث جدانة فاختل على المصدر ورفع فصار الجدقة (الذي  
 قوقوفاً) بألف الاشباع وقد هنا للتدقيق ويحتمل أنها للتقابل لما يشير من أن التوفيق عز وذا التوفيق  
 خالق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق  
 فكأنه قال الموفق (للعلم) الشرحى كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعال  
 تفصيل فأصله خير حذف منه الهزلة للتخفيف نقلت حركة الياء الساكن قبله فصار خير (خلقه) أي  
 مخلوقه فالصبر بمعنى اسم المفعول مجاز بحسب الاصطلاح لكن صراحة عريفة ولا يخفى أن قوله خير خلقه  
 فاصل بين المتعاطفين أي قوله للعلم (وللتقوى) اسم من التقوى وهي امتثال الأمور واجتناب المنهيات  
 ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى تحت) أي تحت (قلوبهم) أي قلوب خلقه وقلوب جمع قلب وهو  
 علم صنو ري الشكل وسمى قلباً لتقلبه (لنحوه) أي لجهته فمن معاني النحو الجهة وقد نظمها بعضهم  
 في بيت فقل

فصد ومثل جهة مقدار • قسم وبعض قاله الاخيل

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف  
 والاصل فن شأنه العظيم (لم يحوه) أي لم يحط به وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا  
 للتعليل (ف) بسبب توفيقهم للعلم وللتقوى (أعربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها  
 وتداخلها (مضى ضمير الشأن) كما تدخل الثوب الصبغ وكما يترج اللون باللون يقال يابس مشرب  
 بحمرة إذا امتزج البياض بها واختلط ضمير الشأن هو الله كقول الله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير  
 في ذلك ضمير الشأن معناه كلمة التوحيد (ف) بسبب ذلك الانساب (أعربت) أي بينت ضميرها (في الحان)  
 أي الحانة وهي حانوت الخمار (بالاحسان) وهي نعمات الاوتار والمراد بالاحسان هنا مقام المحبة أو سعة الرب  
 التي سقى من دعامان الرحيم ليعتوم فيدرك كل مرفق الكون مكتوم وقد عطف التلزم على جملة الجملة  
 جملة الصلاة والسلام ثم القيدة للتقريب والتراخي إشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مترتبة عن رتبة ما  
 يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالعظيم (مع سلام أي بحبة واعظام) لا تقى بجذابه صلى  
 الله عليه وسلم لان ما عليه الله انبياء يزيد على جميع ما عليه لاهل عبادته والصلاة اسم مصدر أصل والمصدر  
 التامية ولم يجر بالانهاض العذاب والسلام اسم مصدر سلام والمصدر التسليم ولم يجر به لتسببه الصلاة وانما  
 قرن بينهما للكرامة افراداً أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الطبر

الجدقة التي قد وثقا  
 للعلم خير خلقه والحق  
 حتى تحت قلوبهم لنحوه  
 فن عظيم شأنه لم يحوه  
 فأعربت معنى ضمير  
 الشأن  
 فأعربت في الحان  
 بالاحسان  
 ثم صلاة مع سلام لا تقى  
 على النبي



أفصح الخلائق محمد  
والآل والأصحاب  
من أخصوا القرآن  
بالأعراب  
وسمواهم

وهو فعيل ما يعني فاعل ومفعول وعبر به دون الرسول لأنه أكثر وروداً في القرآن ويصنفهم بختار التعبير  
بالرسول دون النبي لأن الرسالة أفضل من النبوة خلافاً لما في عبد السلام (أفصح الخلائق) أي أشد  
فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالصاد والفصاحة بوصفها التكلم والكلام والكلمة  
فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصحة بخلاف البلاغة فاتها بوصفها التكلم والكلام دون  
الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يخل كلمة بليغة ومعنى فصاحة التكلم قدرته على الاتيان بكلام  
فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التناثر والחסر والتعقيد ومعنى بلاغة التكلم  
قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقة لقنطري الحلي مع فصاحته (محمد) بجوزية  
أوجه الأعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد التصب الأهل طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع  
والجور وأولى الثلاثة الجور بدلاً وأعطف بيان لاعتداله علم العلم لا يعتبه نعم يصح أن يكون تحت النظر  
لأصله لأنه في الأصل اسم مفعول الفعل المضمر هو وحده بقصد الليم وعمل قولهم العلم لا يعتبه إذا كان  
جامداً أو مشتقاً ولم ينظر لأصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحد من لفظه وأصله أول كجمل  
بدليل تصغيره على أول (و) على (الأصحاب) هو جمع لصاحب بكسر الحاء مخفف محب يسكنونها أو  
مخفف صاحب بخفف الالف وليس جمعاً أصح بسكون الحاء لأنه لم يطرده جمع فكل يسكون العين على  
أفعال الأعراب إذا كان محتل العين كشوب وأتواب وباب وأبواب وللأصحاب بالالف لأنه لم يطرده جمع فاعل  
بالالف على أفعال وقفاً بدل النظم من الآل والأصحاب قوله (من) أي الذين (أتقوا) أي أي حكموا  
(القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه للكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته  
المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الأعراب) اختلفوا الأعراب لم يعلم المراد قد احتج أن سبب  
وضع النحوان أعراباً تقدم في زمن عمر فقال من يترقى بما أنزل الله على محمد فقرأه رجل رواية فقال ان  
الله يرى من المشركين ورسوله بلجر فقال الأعرابي أو قد يرى من رسوله أن يكن الله يرى من رسوله  
فأما أرايته فبلغ عمر فقال الأعرابي فدهاء وقال يا أعرابي أنبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص  
عليه القصة فقال عمر ليس هكذا يا أعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله يرى من المشركين  
ورسوله بل رفع فقال الأعرابي وأنا والله أراهم يا بني الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن إلا على  
بلغة وأمر بأل الأسود الأولى بوضع النحو ولا يخفى على ذكر النحو وتصغير الشان والأعراب من براعة  
الاستهلال وهي أن يأتي التكلم في طاعة كلامه بما يشعر بقصوده (ويعلم) البناء على الضم لحذف  
المضاف إليه ونبة معناه فلن الأصل وبعد ما تقدم والمراد بمعناه النسبة التقيينية التي بين المضاف والمضاف  
إليه وانتمسكت معناه مع أنها بينهما لأنها لا تتحقق إلا به وليس المراد بمعناه ملوؤه كما هم فيه بعضهم  
ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حذف المضاف إليه ونوى لفظه لكن الأول هو المشهور على الألسنة  
والوامة أن تكون لفظاً ما يندرج على ما قبلها عطفاً فصحة على قصدها أن تكون نائية عن ملوئها نائية  
عن مهمال الواو على هذا نائية التام بعد تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيراً ما كان قليلاً وهي ههنا  
صالحة للزمان باعتبار اللفظ والكان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو ملوطة محذوف تقديره أقول  
أو نحو ذلك وعلى أنها نائية عن أما التالية من مهما أمقل الشرط فتكون من متعلقات الشرط ولما جواب  
الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فلن قلت أهما أولى قلت الثاني لأنه صريح في القصور ويستحب  
الاتيان بها في أول الكتب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي حافياً كنبه وحرأسلته وصح أنه خطب  
فقال أما بعد والتعقيق أنها فصل الخطاب فهي المرادة به في قوله تعالى وآتيناها الحكمة وفصل الخطاب  
فيل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعل) بزيادة الفاء على جعل الواو ملوطة لتوهم أنها تكون قد



نزل القوم منزلة المحقق وأعلى جعلها ثابتة عن أمثلة ثابتة عن مهملة الفاء الربط (أتم) أي الحال والشان  
 (لما) سبأى جوابها بعد ستة يات في قوله (ظننا الخ) (أفصر) من الاقتصار (جل الوري) يضم الجيم  
 أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول قصورهم والمختصر هو ما قل لفظه  
 وإن لم يكثر معناه خلافاً لما اشتراط ذلك (وكان) محطوف على مدخول لما (مطلوباً) بالنصب على أنه خبر  
 مقدم ليكون قوله (أشد الطلب) سعة مصدر محذوف والتقدير طلباً أشد الطالب (من الوري) أي من  
 انقطاعه ومطلوبه والجرور متعلق بقوله (مطلوباً) (محط) بالرفع على أنه اسم مؤخر لسكان وصفه مضاف  
 (واللسان) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة يجوز الان لسان اسم بجارحة مخصوصة وهي آلة للكلام  
 (العربي) أي المنسوب للعرب وهو لغة لسان وانما الطالب منهم ذلك أشد الطلب (سكني) ضموا (فكس)  
 مصدرية تقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكي نفسها  
 وعلى الثاني فهو منصوب بأ. مضمره بعدد والتقدير كان يعجبوا (معاني القرآن) معاني (السنة  
 الدقيقة المعاني) أي حقيقته المعاني و يقال في الشيء إذا سنى والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من سنى يعني إذا  
 قصدوا يقال له مفهوم ومطلوب (والنحو) أي والحال أن النحو (أول) أي أحق (أولاً) منصوب على أنه  
 ظرف مقدم لقوله (أن يعلم) بالاشباع فينبغي تقديره على غير معنى العلوم (إذا الكلام) حال كونه  
 (دونه) أي دون النحو (لن يعلم) بالاشباع أي أن يعلم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو  
 وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فإنه لا يجوز إلا عماداً يتكلم في كلام الله وسوله حتى يكون  
 ملياً بالعرية قد قال الأصمعي إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمداً فليبدأه الله من النار لأنه لم يكن يلحن فيأردي عنه فإذا لحن  
 فيه فقد كذب عليه (وكان) مطوف على (خبر) بالرفع على أنه اسم لسكان (كتبه) يسكون وانه  
 أي كتب النحو (الصغيرة) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لسكان والكراسة واحدة  
 الكراريس وهو أجزاء الحقيقة وقوله (مؤلفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شهره) أي مشهورة فهي  
 فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها طريفة لها مقبرة الحجم لأن أطراف رقة القوام (في عربها) يضم أوله وسكون  
 ثانية (و) في (مجموعها) يضم أوله وسكون ثانية (و) في (الزوم) الجار الجور في ذلك متعلق بقوله شهره  
 (أنها) أي جمعها على وجه الالة يضم طمرة (الخبر) تفتح الحاء أي العالم ويجوز كسرهما ويكون المعنى  
 على التثنية أي الذي هو كالخبر وهو المشار إلى الاتباع (ابن آجروم) بهززة مفتوحة بعدها ألف جيم  
 مضموه ثم أمشدة فواو فيم معناه بلسان لبربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود  
 السجستاني نسبة له حاجة هي قبيلة المغرب (و) قد (اتفتحت) جلة جمع جليل كمظيم وزنا ومعنى (يعلمها)  
 أي با علم الذي فيها (مع) يسكون العين المضمر وهو متعلق بمضاف (ما) مضاف إليه وجلة (أراه) أما صفة  
 وقوله (من لطيف حجبها) بيان لما ترمى هنا بصراً فمالك تعدت إلى واحد (نظمها) أي جمعها  
 على وجه التقفية الوزن وقوله (نظمها) فعل مطلق وقوله (يدعها) صفة له والديع هو الذي ليس على مثال  
 سبق حال كوني (مقتدى) في هذا لظم (بالاصل) لهذا النظم والمراد بالاصل الكراسة السابقة (في  
 تقريره) (المبتدى) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقصر على تصوير المسألة فإن قدر على تصويرها دون إقامة  
 الدليل عليها فتوسط فإن قدر على إقامة الدليل عليها ابتدأته م استأنف النظم فقال (وقد حذفته)  
 أي من الأصل (مأخذ غني) بالكسر والقصر والجار والفجور خبر مقدم وغني مبتدأ مؤخر وللجملته وصفة  
 (وزدته) أي الأصل (فواهدا) التنوين بالضرورة (ها) أي هذه الفواهد (الغني) عما عداها أو الفواهد جمع  
 فائدة وهي الفوائد المستفادة من علم أو مال أو غيرهما ومطالعة المصنفات القديمة على الفعل من حيث هي ثمرة

لما اختصر  
 جل الوري على الكلام  
 المختصر  
 وكان مطلوباً أشد  
 الطلب  
 من الوري خط اللسان  
 العربي  
 كي يضموا معاني  
 القرآن  
 والسنة الدقيقة المعاني  
 والنحو أولى أولاً أي  
 يعلمها  
 إذا الكلام دونه لن  
 يفهمها  
 وكان خبر كتبه المنجيه  
 كراسة لطيفة صغيرة  
 في عربها وعجمها والروم  
 ألفها الجبر ابن آجروم  
 واتفتحت أبجدها  
 مع ما رآه من لطيف  
 حجبها  
 نظمها نظماً بدعها  
 مقتدى  
 بالاصل في تقريره  
 المبتدى  
 وقد حذفته منه ما عدا  
 غني  
 وزدته فواهداها الغني



وتقيضه ونخرج بهذه الحيلة الغاية فانها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والمصلحة الثانية فانها تلك  
 المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والتعرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مفسدة للفاعل  
 من الفعل فالأمر بعد هذه ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا يطاق في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الأول  
 وآخر الشطر الثاني فمرحوا وتكيرا فان من شروط الاطلاق ان يتعدا تصرفا وتكبرا لو ما جانا ليس كذلك  
 حال كوني (منهما) ما ذكره الاصل في (غالب الابواب) بذكر ما تركه منها (١) بسبب ذلك (جاء أي  
 تحقق) ثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي هل الكتاب الذي هو الأصل  
 ومعنى الشرح لغة الكشف وامطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على رتبة مخصوصة  
 (سئل) بالبناء للمفعول (فيه) أي في هذا النظم هو الاصدارا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو  
 من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وسده الصدق والتليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلف محبة  
 في أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلف محبة في أعضائك وتفديه بمالك وأما  
 المصاحب فهو من مالت عشرتك به فهو أعم جميعها (صادق) في صداقة بحيث تكون عن صميم القلب  
 وفي نسخة أخرى صادق وهو مأخوذ من الخلق وهو قوة الفهم ورجلة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب  
 الوصف بالصفة بعد الوصف بالقر (قولي) أي معناه (الاعتقاد) من أي أهل لذلك (واثنى) أي قوى فالاعتقاد  
 نافع لا محالة ولو كان في الامحار كما تشير اليه الآثار والخبار وبه يحصل الاستفاد والارتفاع كما أشار اليه بقوله  
 (إذا لفتي) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبقدره (رفع) بالبناء للمفعول أي رفعه  
 الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقدا تنفع (وكل من لم يعتقدا لم يتفع) أي ولم يرتفع فإياك وعدم الاعتقاد  
 (فيسأل) الكريم (المان) أي كثير المان وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حق  
 تعالى صفة قدم في حق غيره الاما استثنى (أن يجيرنا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراة الناس حال  
 كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من مائر الاعمال أو في النظم بنون التشكم المعظم نفسه  
 اظهارا لتعظيم الله تعالى بأمه له العلم ويحتمل انه قصدت وغيره فتكون للتشكم ومعه غيره لا التشكم المعظم  
 نفسه ويكون على الأول كما لا يقول تعالى وأما بنعمته بك فثبت وعلى الثاني كما لا يقول تعالى فلا تزكوا  
 أنفسكم ثم عطف على السؤال الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (ناعيا بعلمه) أي العلم الذي فيه  
 (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظ (مرفهم) معانيه (٢) وفيه بهم معانيه لان مجرد حفظ ألفاظه  
 لا يجدي قضا

منها لقلب الابواب  
 جاء مثل الشرح  
 الكتاب  
 سئل فيمن صديق  
 صادق  
 يفهم قولي لا اعتقاد  
 واثنى  
 لذالفتى حسب اعتقاده  
 رفع  
 وكل من لم يعتقدا لم  
 يتفع  
 فسأل المنان أن  
 يجيرنا  
 من الرياء مضاعفا  
 أجورنا  
 وأن يكون ناعما بعلمه  
 من اعتنى بحفظه وفهمه  
 باب الكلام

باب الكلام

الأصل هنا باب الكلام بناء على انه خبر مبتدأ محذوف أو باب الكلام هذا موجه بناء على انه مبتدأ خبر  
 محذوف وإذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر في الأولى خلاف فقبل الأولى كونه المبتدأ  
 لان خبر محط القائمة قبل الأولى كونه خبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأما المحذوف بالاعجاز  
 أبقى منه بالصدر هنا كله على الرفع وهو الأولى وبإيه النصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا  
 اقرأ باب الكلام أما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل  
 محذوفا لا شذوذا وهذه الترجمة من زيادة النظم تبعاً لكثير من النعاة لكن الأصل نظر الى ان الكلام من  
 المقدسات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعد على انه محتمل انه حذف الترجمة اختصارا وأما  
 اقتصر الناطم في الترجمة على الكلام دون السكينة وما بعدها لانه المقصود بالسنة لذلك ومن علامتهم انهم  
 يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حلفا على ان الترجمة كفى والزيادة عليه ليست  
 بمعينة وإنما العيب الترجمة تشبه والنقص عدم بيان كنه ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة ونواضع وهي



قلعة • ثم ان اتانم قدم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي يقع  
التعريف فقال ( كلامهم ) اي التعويين بقرينة السياق واعتز بذلك عن كلام القويين فانه عبارة عن  
القول وما كان مكتفيا بنفسه كلفي القلموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل خلق اللفظ ولو  
مهملا ومراده عما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الخلل وحديث النفس فن الاول قول  
الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنها عن ابيهما بين دفتي المصحف كلام الله ومن الثاني قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها • إشارة محزون ولم تكلم

فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا • وأعلا وسهلا بالحبيب التيم

ومن الثالث قول بعضهم استألفوا قس وقال قتبي • مهلا رويدا قد ملأت بطني

ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لفي القوادع • جعل اللسان على القوادع دليلا

واعترز بذلك أيضا عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد

اشتمل التعريف على جنس وفصل فالجنس هو قوله ( لفظ ) وهو في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرى

مطلقا وفيد به بعضهم بكونه من القم ولا يرد قولهم لفظ الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الاساس ثم جعل

بمعنى اسم المفعول وخص بما طرحه اللسان والخلق والشتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف

المجانبة التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات يقال له

غفل ويقال له أيضا ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تسان عنه لانه صار حقيقة عرفية

في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود الناطقة ولو عبر بالقول بدل اللفظ

لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على المهمل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في

الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازا امر سلا وخروج باللفظ ما ليس لفظا كالخط وما ذكر

معه فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد نقرر ان اللفظ جنس فبالسك أن يخرج منه ما يجب بمقالة

بعضهم من أن الجنس فليس أحدهما جنس أعم من الفصل فهو ما يطلقونهما هو الذي لا يخرج به وانها

جنس أعم من الفصل فهو ما من وجه هذا يخرج به من جهة خصوصه ما دخل الفصل من جهة عمومته واللفظ

في هذا المقام مع التقييد بهذه اشارة فلذلك أخرجه والفصل الاول هو قوله ( مفيد ) وهو من الافادة بمعنى

تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصله والفات القس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجديد الفائدة على الصحيح

وعليه فما كان معلوما لم يطلب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافا لما جرى عليه بعض

فراخ الأصل وخروج بالمفيد ما ليس مفيدا بكلمة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لانهم الا بالجواب نحو

يقم حمرا وفعمر وقائم والفصل الثاني هو قوله ( مسند ) وهو الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه

يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى مبتدأ نحو زيد قائم وخروج بالمستد ما ليس مستندا

المركب يد والمركب الإضافي كعبادته والمزجي كجلبك فتعير النظم بالسنة أولى من تعير الاصل بالمركب

لانه يشمل الاسنادى وهو المراد من الاضافى والمزجى وقد أفتل النظم فعلا أخذ كره الأصل وهو ان

تكون افادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفادته

التكلم من وراء جدار فانه بالنظر لذلك لا يسمى كلاما وهذا على ما قاله الجمهور من تفسيره وضع يجعل شيئا يراه

شيئا آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون

افادته بمصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والسعي والظهور المعاني فان ذلك كله لا يسمى كلاما على هذه

الطريقة • ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال ( والكلمة ) بكسر الكاف

وتكون اللام على وزن منسرة كما هو حدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

كلامهم قس مفيد  
مسند • والكلمة







كل ثلاث كانت فصاعدا اتحدوا واما عند اول تعدد فقلت فاعلم من ذلك ان الكلام اسم جنس جوي وهو  
 المختار وعليه فيجوز في ضميره التانيث ملاحظة الجمعية والتدكير على الاصل وهو الاكثر في النزيل  
 بحر فون الكلام عن مواضع اليه بعد الكلام الطيب (تنبيه) بين الكلام والكلام عموم وخصوص من  
 وجه فاعلم ما يجتهد في نحو قولك قام ابوزيد وينفرد الكلام في محوز بدخايم وينفرد الكلام في محوز ان قام  
 زيد وقفا عند الخط في امر في القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريبا  
 (قفا فاد) بان يكون موضوعا حترز بذلك عما اذا لم يقد بان كان مبهلا فلا يسمى قولا ومقابل الصحيح  
 ان القول عيار عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مرادا للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون اعم  
 مطلقا من الكلام كالكلمة فكل كلام او كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقا) عن التقيد  
 بالتركيب وقد مثل له بقوله (كقم) فعل امر من القيام (وقد) حرف تحقيق كافي قوله قد قام زيدا وتقليل  
 كافي قوله قد يوجد اليخيل وقد صدق الكذب وتقرير كافي قوله قد قامت الصلاة اى قرب قيامها  
 (وان زيدا ارني) اى علا وارفع ولما قسم النظم الكلمة فباتقدم الي اسم وفعل وحرف شرع يبين  
 العلامات التي تميز كلامها عن غيره بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) التقسيم في التقسيم قال فيه للمصنف  
 انه كرى والغاء فاء الفاء لانهما فصحت عن شرط مقدر والتقدير اذا اوردت بيان كل من الاسم والفعل  
 والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم ان الاسم له حدود حكم واشتقاق وعلامة هذه اللفظة  
 مادل على مسمى واسم ملاحا كقوله على معنى في نفسها لم تقترن بزمان وضعها وحكمه الاغراب وما جاء منه  
 مبيها فاعلم خلاف الاصل واشتقاقه من السمو وهو العلو ومن السمة وهي العلامة وعلامته كثيرة  
 اوصلها به ضمهم الى خبرين لكن النظم اقتصر على اربعة منها حيث قال (بالثنوين و) (بالخفص عرف) اى  
 عرف فمحوز يد من قولك زيد قائم اسم لوجود الثنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم  
 لوجود الخفص في آخره والثنوين لفظ مطلق التصويت ومنه قولهم تون الطائر اذا صوت واسملاحا تون  
 زائمتا كونه تلمحق آخر الاسم في اللفظ وتعارفه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكاة عند الغبط بالقلم  
 واقله عشرة لكن المختص منها بالاسم اربعة وهي المرادة هنا الاول تنوين التثنية وهو الاصح لغير  
 جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة للرفع كزيد ورجل والثاني تنوين التذكير وهو للاحق للاسماء  
 المبنية فرقا بين معرفتها وتكررها فانها كان تكرر قولها من ثنوين كان معرفة ويقع مباحا في باب اسم  
 الفعل كنه وقياسا في العلم المتنوم بوجه كسبويه والثالث تنوين المقابلة وهو الاحق لنحو مسلح ومما  
 جمع بالثنوين من بدئين والرابع تنوين العوض وهو اما عوض عن جلة او اجل نحو قوله تعالى وانتم حينئذ  
 تنظرون وقوله تعالى يومئذ نحدث اخبارها واما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته  
 واما عوض عن حرفا وحركة نحو جولو وغواش في سالي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة  
 هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كافي قوله تعالى سلاسل واغلا لا في قراءة من قرأ سلاسل بالثنوين  
 فانه قد زيد فيه التنوين لتاسية اغلا لا والسادس تنوين التثنية وهو الاصح للاحق المطلقة كافي قول الشاعر  
 اقل القوم عاذل والعنان وقولي انما نصبت لقد احباين  
 والسابع تنوين الحكاية كافي قولهم قالت عاقلة بالثنوين مسمى به مؤنث فانه ابقى فيه التنوين مع ان حقه  
 المنع من الصرف لانه يقول التانيث حكيم لا كان فيه قبل العلبة والتثنية تنوين الضرورة كافي قول الشاعر  
 سلام الله يطر عليها وليس عليك يطر السلام  
 فانه قد تون مطرف الشطر الاول مع ان حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتثنية التنوين  
 العالي وهو للاحق للقوافي المقيدة كافي قول الشاعر

والقول لفظ قد اقل  
 مطلقا  
 كقم وقد ولان زيدا  
 ارتقى  
 فالاسم بالثنوين  
 والخفص عرف



قالت بنت الم يالحي وان • كان فقيرا احد ما قالت وان  
والعاقبتون الشنود سمع من كلامهم هؤلاء قومك بنون هؤلاء على سبيل الشنود وقد نظم بعضهم  
الافهام المذكورة بقوله

اقسام توينهم عشر عليك بها • فان قسبهم من خير ما حوزا  
مكن وقال وعوض والشكر زد • رتم أو احك اضطرر قال وما همزا

والخفص عبارة كوفية والجر عبارة بصرية وانما كان الخفص علامة للاهم لان كل بحر ور غير منه في المعنى  
ولا يخبر الا عن الاعم فان قيل حيث كان ينبغي التعريف بمعلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفص اوجب بان  
الاخبار عنه علامة خفية لا يتركها المبتدئ بخلاف الخفص (و) عرفا بضابطه قول دخول (حرف خفص)  
عليه في أوله (و) قبول دخول (لام وألف) عليه في أوله فزيد في قولك سررت بزيد اسم لم يدخل حرف  
الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لم يدخل الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة  
والزائفة والموصولة بخلاف الالف في هاتين فانهما تدخل على الفعل تقول آل فلان كذا بمعنى هر فعلت كذا ولا  
يرود دخول الموصولة على الفعل في قوله • ما أنت بالحكم العزى حكومت • لانه شاذ على الراجع ولعل تعبير  
النظم بالافهام للام لا وضوح والضرورة النظم والافهام كان الأولى أن يعبر بالان القاعده أن الكلمة اذا  
كانت على حرفين نطق بها ظاهرا كمن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فله ينطق باسمها كواو  
العطف وفاته (تنبيه) لا يعني أن النظم قد تكلم ولا على ما يدخل في آخر الاعم وثاني على ما يدخل في أوله  
نبتا للاصل لكن المناسب بمكس ذلك وعند الاصل طول الكلام على حروف الخفص فتناسب تأخيرها  
وما نسبها لان عانهم تقدم ما قبل الكلام عليه ليترغوا لما طول الكلام عليه • ولما انتهى الكلام على  
علامات الاعم مرعى الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد الذي كرى  
كان تقدم في الاعم واعلم أن الفعل لم يضاحد حكم دالة اق وعلامة • هذه لغة الحدث الذي يحده الفاعل  
واصطلاحا كلمة دل على معنى في نفسها واقترفت بأحد الارمنة الثلاثة وصفا • وحكمة البسام وما حاد معمر با  
وهو الفعل المضارع الحالي من التوئين فعل بخلاف الاصل • واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم  
خلاف لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الاعم  
والحرف • وقد ذكر النظم علامته بقوله (معروف) أي معلوم (ب) مصححة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين  
الماضي والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد قد هنا في الحرفية دون الاسمية لأنها تدخل على الاعم  
تقول قد زيد بدوهم أي حسيبه دوهم ولا يعترض على النظم كالاصول في ترك التقييد بالحرفية لانها هي  
المفهومة عند الاطلاق (و) مصححة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول سيقومون في التزويل  
سيقول السفهاء من الناس ولا يرد على النظم فمول السين السين الصيرورة والسين المحبابة ولغيرهما مع أنه  
ليس في من ذلك علامة للفعل لان السين للمعهود والمعهود عند النجاة سين الاستقبال وهي التي مضاهها  
التنقيص ومثل السين سوف تقول سوف فعل كذا وفي التزويل سوف ستفكر لكم في مضاهها التنقيص  
كالسين لأنها أكثر تنقيسا منها ومنه الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان اصلان رأسا ما قيل  
ان السين منقوصة من سوف (و) مصححة دخول (ناه تأنيث) السند اليه فاعلا كان تأنيثا عنه (مع التذكير)  
أصالة ولو عرض نحر بكها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالت أيتها العيين بخلاف المتحركة كذا ماله فليست علامة  
للفعل واحتررتا بقوله السند اليه عن تاء ربت ومنت فانهما فيهما تأنيث اللفظة (و) مصححة دخول (نا) الفاعل  
وهي التي في (فعلت مطلقا) أي سواء كانت لكم بأن كانت مضمومة أو للخطاب بأن كانت مفتوحة  
أو للخطابة بأن كانت مكسورة فالأولى كما في قولك جئتكم والنايبة (ك) في قولك (جئت) بلز بد (ي)

• حرف خفص ولام  
• وألف  
• والفعل معروف بقده  
• والسين  
• وناه تأنيث مع التذكير  
• وناه فعلت مطلقا كجئت  
• لي



والثالثة كافي قولك جئت يا هني كل من جاء التأنيث الساكنة وتمام الفاعل مختص بالماضي (و) يقبول  
 (النون) التي لا تؤكد خفيفة كانت وتقبلي مع دلالة على الطالب (و) يقبول (اليا) التي للحاطبة مع الدلالة  
 للكون في الاول كما (ق) قولك (افعلن) بتشديد النون ومنه افعلن بتخفيفها (و) الثاني كافي قولك  
 (افعل) يا هني وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة  
 أيضا أن هذا العلامة مركبة فالناظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الاصل لهذه العلامة لعصرها على  
 البتدى بسبب تركيزها من شيئين كما علمت (تنبيه) قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها  
 ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص  
 بالامر \* ولما انتهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف)  
 التقسيم في التقسيم فالأول فيه العهد الذي كرى كان تقدم في كل من الاسم والفعل \* واعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم  
 واشتقاق وعلامة \* هذه لغة الطرف واصطلاحها كلمة دللت على معنى في غيره \* وحكمه البناء ولم يحس منه شيء  
 على خلاف الاصل \* واشتقاقه من التعريف وهو التعريف \* وعلمته عدمية كما أشار اليه بقوله (لم يصلح له  
 علامة) يميزه عن قسميه (الاتفا قبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقبل  
 العدم لا يصح أن يكون علامة لانا نقول محل ذلك في العدم المعلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة  
 الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا  
 أوجب بان ذلك للتناسب بين كل وعلمته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف  
 من عدمية فجعلوا الأشرف للأشرف والأخس للأخس (تنبيه) في الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان  
 هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه حتى شغل أهل اللغة بان دخوله عليه معيب بتحقيق عدم الصلاحية  
 (باب الاعراب)

ومعناه في اللغة الابانة يقال أعر بـ الشئ أيته وعدم التحن في الكلام يقال أعر بـ الكلام أي لم التحن  
 فيه والتعجب الى الغير ومنه العروبة أي المتحبة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان  
 أحدهما انه لفظي وعليه فيحذف ما جرى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف  
 والثاني انه معنوي وهو الذي منى عليه الناظم تبعاً للاصل حيث قال (اعرابهم) أي النعانة (تفسير  
 آخر للكلم) ذاتا أوصفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كافي المثني والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كافي  
 المفرد وعمل الآخري كلامه الآخر حقيقة كافي زيد وعمر وروا الآخر حكما كافي يدوم فان قيل الكلام  
 اسم جنس جعي فأقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات وعينه لا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين  
 أوجب بان المراد جنس الكلام وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد الكلام وخروج بالتعديد بآخر الكلام  
 تغيير أول الكلام أو وسطه كقولك في زيد زيد أو يزيد فلا يسمى اعرابا وإنما اخس بالآخر لانه طارئ  
 على السكامة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع  
 اتحالى من النون لان الاعراب لا يكون الا فيها بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف  
 والامر والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقديرا) كما  
 في قولك جاء الفتي (أولفظا) كافي قولك جاء زيد وبقول لمن حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير  
 أمر معنوي فلا يكون تارة تقدير أو تارة لفظا وأولى كلامه لتوزيع لالشكف كأنه قال وذلك التغيير نوعان  
 تقديرى لفظي وترك نوعانك وهو المحلى كافي قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديرى ما عدا اللفظي  
 فيشمل المحلى وذلك التغيير (ل) أبجل (عامل) وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لفظيا كان وهو ظاهر  
 وهو ما كان لا بداهة ونحوه مقدما كان وهو ظاهرا أيضا ومؤخرا كافي قولك زيد رأيت كما تبدل على

والنون واليا في افعلن  
 وافعلن  
 والحرف لم يصلح له  
 علامة  
 الاتفا قبوله العلامة  
 (باب الاعراب)  
 اعرابهم تغيير آخر  
 الكلم  
 تقدير أو لفظا للمحل



ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو حذف قوله ليل كما في قولك ريد في جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغير  
آخر الكلام لا اجل عامل يان لم يكن لسبب أصلا كما في حيث اذا قصت أو كسرت بعد ضمها أو كان لسبب آخر  
كالاتباع في نحو المحدث بكسر الدال اتباعا للام والنقل في نحو من أمن بنقل حركة الطهزة الى النون والحكاية  
في نحو من زيد بالنصب بعد قول الناقش رأيت زيدا والنفا الساكنين في نحو لم يكن الذين كثر وأما ذلك  
لا يسمى اعرابا لولا كتحقيقه الاعراب كأن قالوا قال له هل هذه الحقيقة شئ واحدا لها اقسام فاجاب قوله  
(أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أربعة) سواء قلنا بان الاعراب  
أعطي كاهو التحقيق أو بالمعنوي كالحزب عليه النظم وباعتبار الحقيقة المذكورة اربعة اقسام ما قد يقال  
جعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانه ثلاثة رفع ونصب  
وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانه ثلاثة رفع ونصب وحزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد  
ماذا كر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وأما ما لا يصل بالاقسام أولى  
من تغيير بعضهم بالانقلاب لان من حق اللقب أن يصدق على ما يقبضه وهو غير صحيح هنا لان فيه حل  
الاخص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلا ولا يخفى أن تقسيم الاعراب الى هذه الأقسام من تقسيم  
الكل الى جزئيه وقد تقدم ضابطه (فانعتبر) أي الأقسام المذكورة ثم يبدل النظم من الاربعة قوله  
(رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير  
مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لارتفاع  
الشفتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضا نحو يزل أو هو لغة الاستقامة وادعلا على  
أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها  
وانما يسمى بذلك لان تصليب الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام  
الاعراب (حزم) في فعل فقط نحو لم يرق وهو لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير  
مخصوص علامته السكون وما ناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وما ناب عنه وانما يسمى بذلك لان  
الجزء يقطع من الحزوم شيئا وقد عرفنا أن الحزوم في اللغة القطع (ويزر) في اسم فقط نحو زيد في قولك  
مهرت يزر وهو لغة السحب واصطلاحا على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب  
عنها على أنه لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها وانما يسمى بذلك لانجرار اللسان السفلى عند النطق به وقد  
تقدم أن الجر عبارة بصريه والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربعة ترجع في الحقيقة الى  
قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ويختص بأحدهما وهو الحزوم والجر وليس ذلك  
نكتة فصلها في كلام النظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب  
كما تقدم • ولما ذكر النظم هذه الأقسام مجتمعة باعتبار محلها فرع في تفصيلها ذلك الاعتبار فقال  
(والكل) من الأقسام المذكورة (غير الحزوم) من الرفع والنصب والجر (في الاسم) والمعر بولو محلا (رفع)  
أي الكل المذكور (وكذا) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه يستدعي (في الفعل)  
المعرب وهو الفعل المضارع الثاني من النوعين وذلك أفرد النظم وانما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن  
للمعرب من الأفعال واحد وهو المضارع نظر التعمد الأفراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل  
المذكور وانما أعطي الخفض للاسم والحزوم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض  
ثقل بخلاف الحزوم فأعطي الثقل للثفيف وبالعكس لثباته لا • ولما أنهى الكلام على الاعراب  
وأقبله مرع يشكم على المعرب مستقبعا للكلام على المبني فقال (وسائر الأسماء) باله أي جميعها  
فسائر بمعنى جميع منها وقد يكون بمعنى باقي (حيث لا شبهة) بها (فربها من الحروف) لقوته يان لم يكن بها  
عبدا أصلا وكان شبهة فربها من الحروف الخفيفة وهو الذي طرأه من خواص الاسم (معربة) من

علم  
أقسام أربعة فلتعتبر •  
رفع ونصب وكذا حزم  
ويزر  
والكل غير الحزوم  
الاسماء جمع  
وكذا في الفعل الخفض  
امتنع  
ربها من الأسماء حيث  
لا شبهة  
فربها من الحروف  
معربة







رفعة الضمة (و) في (جمع تكسیر) وهو ما تكسیر فيه بناء واحده اما بز ياء ففقط كافي صنو وصنوان  
أو بنقص فقط كافي نخمة ونخم أو بتبديل الشكل فقط كافي أسد وأسداً وبالز ياء والنقص وتبديل الشكل  
كافي غلام وغلان أو بالز ياء مع تبديل الشكل كافي رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المضاف الذي أشار  
إليه حيث قال (ك) قولك (جاء الأعبد) جمع عبداً بالنقص مع تبديل الشكل كافي رسول ورسول  
أو بالز ياء والنقص ولم يوجد له مثال وإن اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) إما كان كهنديات أو  
صفحة (كسلمات) والتقييد بالجمع بالأنثى جرى على الغالب لأنه قد يكون اسم جمع كقولنا صفا كهرفات  
وقد يكون مذكراً كالحامات وكذا تقييد الأصل بالسالم لأنه قد يكون مكسراً كالحليات وجعل بعضهم جمع  
المؤنث السالم كالقبلكل ما كان في آخره ألفوتاه من بدنان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل  
المضارع التالي من التوئين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة  
واستعزا الأصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء لكن الناظم انكل على علمه أي لا فرق بين  
أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كياقي) بتسهيل الهجزة فكل منهما مرفوع ضمناً ظاهرة في  
الأول مقدرة في الثاني ولما بين موضع الأصل مرفوع يبين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع  
(في جمع المذكور السالم) أو هو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدراً انقطاعاً عما كان سالماً  
لأنه سلم فيه بناء واحده ولا يرد أنه مما تقبل بالز ياء لتقدير انقطاعها عما كانت وتبشرط فيه أن يكون  
مفرداً علماً أو صفة فالأول كافي قولك جاء الزيدون والثاني (ك) ما في قولك (الصالحون هم أولو المكارم)  
وأن يكون له كرم على حال من ناء التأنيث وما ذكر جاري كل من العلم والصفة ويختص العلم بأن لا يكون من كبا  
تركيباً استنادياً ولا من جبالاً معرباً بحرفين ويختص الصفة بأن لا تكون من باب أفعل فعلاً ولا فعلاً فاعلاً  
ولا مما يستوي فيهما كالمؤنث ويلحق به أربعة الأول أسماء جموع لا مفرد لها كعشرون وبابه الثاني  
جموع تكسیر كسئون وبابه الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووايلون الرابع ما سمي به من  
هذا الجمع كزيدون مسمى به وذلك يعلم أن في عبارة الناظم كاصلة فصوراً وأجيب بأن التعبير بالجمع وبالسالم  
جرى على أنه البهوان المراد بجمع المذكور السالم كل ما جمع بواو وتون أو ياء وتون (كما أنت) أي الواو علامة  
للرفع (في التثنية الأسماء) بالمعنى خبرية تقديم اسم العدد على العدد والأصل في الأسماء التثنية وهو الواقع  
في أكثر نسخ الأصل ووقع في بعض نسخه الأسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به وإعرابه  
بالحروف قليلة ولما سقط في أكثر نسخ الأصل كما علمت (وهي) أي الأسماء التثنية (التي تأتي) قريباً  
(على الواو) بالمعنى قوله (أب) نحو جاء أبوك و (أخ) نحو جاء أخوك و (حم) نحو جاء حموك بكسر  
الكاف لأن الحم اسم لأقارب الزوج على المشهور وقبل اسم لأقارب الزوجة وقبل مشترك بينهما ففيه ثلاثة  
أقوال (وفو) وهو لغة في الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذو مال والحال أنه قد جرى (كل) من الأسماء  
التثنية (مضافاً) لغير ما المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافاً إلى المتكلم فانه يرفع بالتثنية الظاهرة في  
الأول نحو جاء أبه المقدرة في الثاني نحو جاء أبي (مفرداً) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعاً جمع تصحيح  
أو تكسیر فانه يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبوك ونحو جاء أبوك ونحو جاء أبوك  
(مكبراً) بخلاف ما لو كان مصغراً فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخوك يرفع هذه أربعة شروط بزيادة  
قولنا لغير ما المتكلم بزيادة أيضاً أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فانه يرفع بالضمة الظاهرة  
نحو جاء أبوك لأن يكون الفم خالياً من الميم كما أشار إليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خالياً فانه يرفع بالضمة  
الظاهرة نحو هذا فلك لأن تكون ذو مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو  
كانت موصولة بنيت على المشهور وقد عرّب جلا على التي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

وجمع تكسیر كجاء  
الأعبد  
وجمع تأنيث كسلمات  
وكل فعل معرب كياقي  
والواو في جمع المذكور  
السالم  
كالصالحون هم أولو  
المكارم  
كما أنت في التثنية  
الاسماء  
وهي التي تأتي على الواو  
أب أخ حم وفو وذو  
جاء  
كل مضافاً مفرداً مكبراً



الحسين بن قيس صندقم ما كلفنا • (والتثنية) وهو كل اسم دل على اثنين بن ياء في آخره وعلج التجريد  
وعطف منه عليه وذلك (محور بيان) في قولك جاء الربدان (الالف) فهي علامة ترفع فيه وتسميه بالتثنية  
أولى من تغيير الأصل بالتثنية لأن الالف اسم على علامة ترفع في التثنية لأن التثنية لكن يجب عن الأصل  
بما ذكره الصراح المفعول ويشترط له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله  
شروط التثنية أن يكون معربا • ومفردا متكررا ملوكيا  
مواخفا في اللفظ والمعنى • ما لم يكن من غير

ويصل بدخولان وانما يسمى به مطلقا وكذا ان اخفا الى الضمير فلان احيانا الى ظاهر آخرها  
بحرکت مقدرة كالتحريك ونحوه (والنون) الثالثة تكون علامته رفع (في الفعل) (الضارع) اتصل به ضمير  
تثنية وضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة وهو (الذي عرف) عندهم (ي) الموزنه وهي (ضعلان) بالياء  
التحتانية فهي القاتنين المذكورين لما كانت الالف فيه كافي قواك الزيدان يضربان أو حرفا كافي قواك  
يضربان الزيدان على لسان كوفي الراجعت في صورته (و) (ضعلان) بالياء الفوقانية وهو الخططين  
المذكورين كافي قواك تضربان (أخفا) يزدان والخططين المؤنثين كافي قواك تضربان أحما اعدان  
والعاشقين المؤنثين لما كانت الالف فيه كافي قواك اعدان قومان أو حرفا على اللغة المذكورة كافي  
قواك قومان اعدان فيأرجع صور (و) (ضعلان) بالياء تحتانية وهو جمع المذكور القاتنين اما كانت  
الواو في كافي قواك الزيدون يضربون أو حرفا على لغة كافي قواك يضربون الزيدون فيه  
صورته (و) (تضلعون) بالياء الفوقانية وهو جمع المذكور الخططين كافي قواك تضربون يزدون  
ولا تكون الواو في الاسماء في صورته واحدة حال كونها (معها) يسكون العين اي مع ضعلان وتضلعان  
(وتضلعين) ولا يكون الالف في القاتنين في المخاطبة المؤنثة كافي قواك (زحين) يا اعد (حالي) القاتني  
ولا يسكون الياء فيه الاسماء في صورة واحدة (و) هذه الموازين (الشهرت) عندهم (بالثمة الافعال)  
لكنها باعتبار ما قسم ترجع الى عشرة بل قد تزيد على ذلك في صيغته بتقديم اسم العدد على العدد والاصل  
بالافعال الخمسة ولم يقتصر الكلام على علامات الرفع ثم عرف الكلام على علامات النصب وعند طه بالافتتاح  
(ب) بيان (علامات النصب)

لكن كان الاولى أن لا يرجع لها نحو طاق الترجمة السابقة وقد فيها بقوله (النصب) من حيث هو أو بالنظر  
لجميع الاسماء الفعل كانت قسم في الرفع (حسن) من العلامات (و) اذا أردت بيانها ف(هي فتحة) على الاصل  
فلعلك قد سمعنا النظم (ألف) على التثنية من الفتحة وثي بها لانها تائب الفتحة و (كسر) على التثنية  
من الفتحة والمراد بالكسرة فغير به عنها اسمها وثلث بها لانها أخذت الفتحة (وياه) على التثنية عن  
الفتحة وقسمها على النون لانها أخذت الالف (ثم نون تنجسف) في اللفظ وفي ذلك اشار الى أن قول  
المعري من منصوب وعلامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من اضافة الصفة الى  
الموصوف ونتم بالنون لانها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذلك اعلانه كانت قسم في الرفع  
وقد بين موضع كل من هاتين العلامتين في قوله (فانصب بفتح) أي قصة فغير بالفتح عنها اسمها (يا أي القى  
أو شيا) (نضم) أي جذاذ فيه التسميع السابق (قد رفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة وأصفا والمض  
أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الاجع التانيث) (كهنتات)  
وسمعت (فتحة منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كاسمائي ولما بين موضع الاصل  
خرج بين موضع النائب فقال (واجعل) غلاما (نصب الخمسة) أو ثلثة (الاسماء) والفتحة (ألف)  
يكون الفاء الضرور موالا فكان عليه أن يقول ألما لا تمفعول لاجعل ويحتمل انه جرى على القميص وقف

وفي الثاني نحو رمان  
 الالف  
 والنون في المنفرع الـ  
 عرف  
 يا حنان تطلان انا  
 ويملون تطلون معهما  
 وتطلين نرجين حاكم  
 واظهرت باقية الاصل  
 باب حانلت النسيب  
 للنسيب حسن صبي  
 فاحية الالف  
 مكسورة ولام نون  
 تطلن  
 فاصب بفتح الجضم  
 ضرهم  
 لا كنهلت فقصه  
 نفع  
 واجمل نصب فاحية  
 الالف



على المصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة نصب في الاسماء الخمسة أو الستة نحو  
 رأيت أباك وأخاك إلى آخرها (واصب بكسر) أى بكسرة ففيه التسميع المتقدم (جمع تأنيث) كهذه  
 ومسلحات (عرف) فيما تقدم بخيله له وفي التزيل خالق الله السموات (والنصب في الادم الذي قد تقيما)  
 كل يدين في قولك رأيت الزيد (و) (ي) (جمع تذكير صحيح) لا مكسر كذا يدين في قولك رأيت  
 مسلمين (يا) مفتوح ما قبله مكسور ما بعده في المثني وبالعكس في جمع المذكر الصحيح والمعنى أن الياء  
 تكون علامة للنصب في المثني وجمع المذكر السالم وانما طاقى الاصل الجمع حيث لم يقيد بمذكره الناطم لان  
 مراده الجمع الذي على حد المثني يقر بشذوذه معه والذي على حد المثني انما هو جمع المذكر السالم (والخسة  
 الأفعال) أى والأفعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلاان ويعملون وتعملون وتفعلين (حيث تنصب)  
 بان دخل عليها عامل النصب كمن (خفف نون الرفع) أى التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال  
 (مطلقا) أى من غير تفصيل (يجب) حينئذ فتقول لن يفعلوا ولن تفعلا ولن يعملوا ولن تفعلا ولن تعملوا  
 ففقدت كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المحذوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا أن يفتون  
 لان النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما انتهى الكلام  
 على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (علامات الخفض)

لكن كان الاولى أن لا ترجم طائفا من علامات النصب وقد بينا بقوله (علامة الخفض) أى علامته  
 فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع انه يشترط تطابق المبتدا والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق  
 حاصل معنى لان المفرد المضاف للرفع يعم فكأنه قال علامات الخفض (التي هي الخفض) وتغير عن غيره ثلاثة  
 العلامة الاولى (كسر) على الاصل وانما تلك قسمة الناطم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسميع  
 السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثني بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة  
 ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وذلك بها لانها تحت الكسرة وكما ثبت الفتحة عن  
 الكسرة هنا ثابت الكسرة عن الفتحة في تقدم فقد تقرر ما هذه المذكورات هي علامات الخفض (فقط)  
 أى غلبت بزيادة القامزة بين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أى  
 بكسرة ففيه التسميع السابق (ما) أى الذي أوشى (من الاسماء) لامن الأفعال (عرف في) حال (ورفعه بالضم)  
 أى بالفتحة ففيه التسميع السابق وذلك هو الادم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة  
 للخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أى ينون فتكون الصرف وهو تنوين التثنية ويسمى  
 الادم حينئذ متمكنا أو ممكن واحترز بذلك عما إذا لم ينصرف ذلك فانه ينخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الأصل  
 انما قيل كلام من الاولين أعني الادم المفرد وجمع التكسير بالنصرف ولم يقيد الأخير أعني جمع التأنيث بذلك  
 لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة إلى التقييد به الا أنه إذا سمي به نحو عرفت وأدعت جاز فيه الصرف  
 وعلمه لان العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر حاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع  
 التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم ينظر حاله قبل التسمية وبعدها فيعربه  
 بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر حاله بعد التسمية فقط  
 فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لهذه من الصرف العلمية والتأنيث ولعل الناطم راعى ذلك فقيد في  
 الكل بالتقييد المذكور ولما بين موضع الاصل شرع ببيان موضع التأنيث فقال (واخفض بياء) بالمد (كلما)  
 أى الذي أوشى (بها) أى بالياء (نصب) بالبناء للفعول وبه يتعاق الجار والمجرور وقبله وذلك هو المثني وجمع  
 المذكر السالم (و) واخفض بها أيضا (الخسة) أو الستة (الاسماء) المتكسمة (بشرطها) أى بشرطها

والنصب بكسر جمع  
 تأنيث عرف  
 والنصب في الادم الذي  
 قد تقيما  
 وجمع تذكير صحيح  
 يا  
 والخسة الأفعال حيث  
 تنصب  
 خفف نون الرفع مطلقا  
 يجب  
 (باب) علامات  
 الخفض  
 علامة الخفض التي بها  
 الخفض  
 كسروا ياء ثم فتحة فقط  
 فاخفض بكسر ما من  
 الاسماء عرف  
 فرفع بالضم حيث  
 ينصرف  
 وخفض بياء كل ما بها  
 نصب  
 والخسة الاسماء بشرطها



لأن المفرد المضاف للمعرفة يعم كاسر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا متكبيرا غير  
منسوب هي آخر ما سبق فلتلخص بأن الياء تكون علامة للخفض في المثنى كافي فذلك ممدت بالزبد بن وفي  
جمع الله كرا سالم كافي فذلك ممدت بمصعين وفي الأسماء الخمسة أو السنة على ما تقدم فإذا فعلت ذلك  
(نصب) أي توافق الحق (واخفض فتح) أي فتحة فيه التسميع المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم  
نصرف) أي لم يتون تنوين الصرف وهو تنوين النكبين كاسر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (عما) أي من  
الذي أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع إلى اللفظ وهي اعتقافه من  
المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى  
ترجع إلى المعنوي وهو احتياجه إلى الفاعل في الافادة وقوله (مار تصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله  
والأصل بما صار يتصف بوصف الفعل ولما تصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر  
مع التنوين واتصافه بوصف الفعل (بأن يحوز) بالحاء المهملة الزاوي المهيمنة من الحيازة وهي الجمع (الاسم)  
سواء كان مفردا أو جمعا ظاهر الأعراب ومقدره (علتين) فرعيتين ترجع أحدهما إلى اللفظ والأخرى  
إلى المعنى بخلاف ما لو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كافي نحو أحبال بالجم تصغير أحبال وإلى المعنى كافي نحو  
حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلل فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام  
العتين وانما يكتب بعلة واحدة إذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة  
فلا ثبت إلا بعتين أو بعة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللفظ والنشر المشقوش بقوله (فألف  
التأنيث) مقصورة كانت وهي الفعلية كافي حبل أو معدودة وهي ألف قبلها ألف قلبت هي همزة كافي  
مصرها (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة  
لما هي فيه طائفة بمتزلة علة وهي ترجع إلى المعنى والقرين بمتزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ وعلم من ذلك  
أن الفتحه تقدر في نحو حبل جوا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا المنصب المهور وذهب ابن فلاح النجفي إلى أن  
المقدر في ذلك جوا تماموا الكسرة لأنه لا تقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صفة الجمع الذي قد  
انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع يكسر بعد ألف  
تكسيرة حرفان كساجدا وثلاثة أو سبعا كما يبيع والتفصيل بالتكسير لجواز جمع سلامة كافي  
صواب فانه يجوز جمعه على الواحبات ووجه أن جمع السلامة كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية  
وانما أغنت صيغة منتهى الجموع عن علتين لأن الجمعية بمتزلة علة هي ترجع إلى المعنى وكونه أقصى بمتزلة علة  
(أخرى) وهي ترجع إلى اللفظ وأخرج بقولنا أو سبعا ما كن نحو ملائكة لأن أو سبعا الثلاثة فيه متحرك  
وبعضهم أخرجه بشرط أن لا يكون في آخر هذا الجمع ناء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع  
يبين العلتين فقال (والعتان) اما (الوصف) أي الوصف ولو عبر بها اسكان أولى لأن الوصف هو الاسم  
بخلاف الوصفية فانها كون الاسم يدل على حال من أحوال الفئات (مع) يسكون العين للضرورة (عدل)  
وهو في اللغة تقيض المهور ويطاق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن  
صفته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير اغلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (حرف) إلى أنه لا بد وأن  
يدل عليه ليل غير منع الصرف وهو العمل التحقيقي كافي معنى وثلاث درجعات وعمل اشتراط ذلك في العدل  
الدر مع الوصفية بخلاف الذي مع العادية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا بها بالعدل التقديري وهو  
الذي لا يدل عليه دليل الا منع الصرف كافي عمر فانهم لم يجدوا فيه علة أخرى مع الطولية فصوروا أنه معدول  
عن عامر لئلا يلزم حرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف إلا لعتين أو علة تقوم مقام  
العتين (أو) (الوصف) (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كافي آخر أو أفضل (أو) (الوصف

نصب  
واخفض بفتح كل مكم  
ينصرف  
بما بوصف الفعل صغر  
بوصف  
بأن يحوز الاسم علتين  
وعلة تغني عن اثنتين  
فألف التأنيث أغنت  
وحدها  
وصيغة الجمع الذي قد  
انتهى  
والعتان الوصف مع  
عمل عرف  
أو وزن فعل أو



المتنبي (بنون وألف) زائدتين كافي سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الأكثرية بشرط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلائة وغيره بشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعل و يظهر أثر الاختلاف فيها لا مؤنث له أصلا كرجن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني (غيب) يشترط في الوصفية حتى يمنع من الصرف مع علة أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا لعنى الوصف وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

والغين عارض الوصفية كآر يع وعارض الاسمية

(وهذه الثلاث) التي هي الفعل ووزن الفعل والألف والنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تمنع) مع العلمية (العلم) فالعلم مع العلمية كافي عمدا لأنه معقول من عامر كما تقدم وقد قتل عن السعد التفتازاني أن رجس وصفه لزم يرد بهما من صرفا وان أريد بهما معين منعان من الصرف فيكون المنع لهما حيثما العلمية والفعل لانهما معقولان من الرجس والصفر وهما في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كافي أحذر يزيد وشعرا أهلا والألف والنون الزائدتان مع العلمية كافي عمران وعثمان وجعدان وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان والثبات احدهما أصلية كافي مستعان ولان تجاذبه إعلان الصرف وعدمه بيان وذلك نحو شيطان فإنه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصلة النون حيثما وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لم يقل لبعضهم هل عفا من مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان محبونه صرفته لأنه حيثما من العفو نون مدحته منته من الصرف لأنه حيثما من العفة (وزاد) أي العلم عن الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا من جيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كافي معديكرب فهو ممنوع من الصرف العلمية والتركيب بخلاف الإضافي والاستدادي والتقييدي والعدي والمختوم بويه (د) زائدا أيضا (أسماء الهمم) كأبراهيم راسحق ويعقوب فشكل من هذه ممنوع من الصرف العلمية والهمزة وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة الهمم ولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضي قال الأثرى أن قالون اسم جنس في الهمم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف • واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أفعلية الأثر يستوك ذلك أسماء الملائكة فكذلك أفعلية الأربعة وذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد • أوصافها في الهمم ليست توجد  
رضوان مالك نكبر منكر • أمثالها في حكم ما قد ذكرنا

لكن رضوان ممنوع من الصرف العلمية وزائدة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة وكذا الأربعة الأول فهي مصروفة وشالها نوح ولوط رثيث وقد جمعها بعضهم في قوله

نوح رثيثا ثم نوحا وصالحا • ولوطا رثيثا ثم هودا ومحمدا

(كذلك) أي مثله ذلك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بمعاد الألف) المقصور أو الممدود فالألف التأنيث اللفظي بمعاذا الألف فلا شرط له الا انضمامه الى العلمية نحو طرفة وقاطنة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية املا زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو رثيث وسعد وما كونه اسما أفعليا نحو جود وما تحرك الوسط نحو سقر وما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الأربعة نحو هند وهند جاز فيعوججان والمتع أجودوا كثر عتسيبويه وقد جمع بينهما الناصر في قوله لم تلتفع بفضل مؤزعا • دعهم لم نسق دعهم على الطلب وقفا على ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وألف  
وهذه الثلاث تمنع العلم  
وفرد تركيبا وأسماء الهمم  
كذلك تأنيث بمعاذا  
الألف



سكننا مؤنث بهاء مطلقا • وقصرط منع العار كونه ارتقى • فوق ثلاث أو كجور أو سقر  
أوز خامم امرأه لا اسم ذكر • وجهان في العدم نذ كبر • يق • ومجسمة كهند والمنع أحق  
فخلص ان حوانع الصرف نفع نظمها بعضهم في قوله •  
موانع الصرف نفع كما اجتمعت • فثنت منها في الصرف تصويب • عدل ووصف وتأنيث ومعرفة  
ومجسمة ثم جمع ثم تركيب • والنون زائدة من قبلها ألف • ووزن فعل وهذا القول تقريب  
وأخصر منه قول بعضهم اجمع وزن فاولا أنت تعرفه • ركبوزد مجسمة فالوصف قد كمل  
وعلم من كلام الناظم ان بعض هذه العلل يستقل بالنفع لقيامه مقام العللين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك  
فالاول هلهو بعض عللها البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو معدودة وأما العلة فهي صيغة منتهى  
الجوع والثاني السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما  
يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لثنا فيهما لان العلمية تقتضي التخصيص  
والوصفية تقتضي الاشتراك ولهذا أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف • كل مع الوصف صرف الاسم قد منها  
وزد عليها مع التعريف مجسمة • تركيب مزج أو التأنيث فاستمعا  
وامنع بجمع تاهي حسب ألف اله • تأنيث مدا وقصر احكيه ما وقعا

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف مالم يصف أو يأت بعدال ( فان  
يصف ) كما في قوله تعالى في أحسن تقويم ( أو يأت بعدال ) كالأهمي والأهم ( صرف ) أي جو بالكسرة  
وان لم ينون وظاهر ذلك ان الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل  
احدى عليه بالاضافة وبال والتحقيق انما ان زالت احدى عليه بذلك لم يبق على الصرف نحو باحدكم  
وباليز بدلان العلمية لا تنقي مع الاضافة أو آل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو باحسنكم والأهمي  
والأصم • ولما نهى الكلام على علامات الخفض أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال

( باب ) بيان ( علامات الجزم )

لكن كان الاولى ان لا يترجم لها المصروف في علامات التعجب وقد بينها بقوله ( والجزم في الافعال ) لاني الأسماء  
ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع ان العرب من الافعال واحده وهو الفعل المضارع نظرا للفراد المعربة كما تقدم  
( بالسكون ) على الأصل وذلك قد منه التناظم وهو لغة ضد الحركة واسم علامتها حذف الحركة ( أو ) ( بحذف  
حرف علة ) على التنبه عن السكون وحرف العلة اما الواو أو الياء أو الالف كما يأتي وانما يسمى كل منها  
بذلك لانه بدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمرضى ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شديدا  
بالحركة ولذلك تسلط عليه الجزم لحذفه ( أو ) بحذف ( نون ) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع  
كل من هذه الامارات على الف والذ را المر تبولا على الف والنشر المشوش بل على الف والنشر المختلط فقال  
( بحذف نون الرفع ) أي التي تكون علامة للرفع ( قطعيا يلزم ) أي لزوما سقوط عابه ( في الحسة الافعال ) أي  
في الافعال الحسة المتقدمة ( حيث يحزم ) أي في حالة جزمها نحو لم يضرب باولم يضرب باولم تضربوا  
ولم تضربوا هذه كلها مجزومة وعلاوة جزمها حذف النون ( وبالسكون اجزم ) فعلا ( مضارعا ) بشرط أن  
يكون ( سلم ) من كونه أي المضارع ( بحرف علة ختم ) به يتعاقب الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة  
وقد فصل ذلك بقوله ( اما بواو أو ياء أو ) ( بـ ) بالالف ( بشرط أن لا يعمل بآخرة حتى يوجب بناء ما ينقل  
أهرا به فالاول نون التوكيد يسبقها نون الانث والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة ويا المتعاطية ولينبه على  
ذلك ان كالا على علمه مما سبق ولا ينبغي ان مثال الفعل المذكور نحو لم يضربوا في التنزيل لم يطرأ ولم يولد فكل

فان يصف أو يأت بعد  
ال صرف  
( باب علامات الجزم )  
والجزم في الافعال  
بالسكون  
أو حذف حرف علة  
أو نون  
حذف نون الرفع قطعيا  
يلزم  
في الحسة الافعال حيث  
يحزم  
وبالسكون اجزم مضارعا  
سلم  
من كونه بحرف علة  
( ختم )  
اما بواو أو ياء أو الف



من ذلك مجزوم وعلامة جزمة السكون (ويزم على ما) أي بالواو نحو يغزوا أو بالياء نحو يهتدي أو بالالف  
نحو يحنى (بأن تحذف) أي يحذفها فتقول لم يغز ولم يهتد ولم يحن فكل من مجزوم وعلامة جزمة حذف  
حرف العلة وعلى هذا حرف العلة حذف بالجزم لا عند الجازم وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم  
لابلجزم والمخوف به انما هو الحركة المقصورة وأما حرف العلة فأنما حذف لالتباس المجزوم بالمرفوع وعدم  
حذف حرف العلة في قول الشاعر

هجوت زيان ثم جئت معتبرا • من مجوز بان لم تهجوا ولم يدع

للضرورة وقيل الحرف الأصلي محذوف والله كور انما هو حرف اشباع وكنتك قال في قول الآخر

ألم يأتنيك والانباء تني • بما لاقت ليون بني زيد

ومحل تعين حذف حرف العلة الجازم إذا كان أصليا والابان كان بدلًا من همزة كافي بوضوح وقرأ جاز  
الانباء والحذف بناء على عدم الاعتماد على العارض والاعتداده بالاول نحو الاكثر وهذا إذا كان الابدال  
قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك من معاص بالحركة عن الابدال  
فإن كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ فيسمى لكون الهمزة  
حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها فيسمى • ولما تكلم الناظم على جزم الفعل  
المعتل بأحد الحروف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تنبيهًا للقاعدة فقال (ونصب) فعل (ذي واو) نحو يغز (و)  
فعل ذي (ياء) نحو يهتدي (يظهر) فتقول لم يغزوا حسب أن يهتدي تحفة الفتحة على كل من الواو والياء  
وأما قول الشاعر • أرى الله أن اسمي بام ولا أب • فضرورة نحو جذا لالف نحو يحنى فالتعب لا يظهر  
عليه بل يفتر لأن الالف لا تقبل الحركة أصلاً (وماسواه) أي وماسوى النصب من الرفع فقط إذ الجزم قد  
تقدم الكلام عليه وأما التفضيل فلا يدخل الأفعال كما سبق (في الثلاث) التي هي ذوالواو ونحو يغز وذوالياء  
نحو يهتدي وذوالالف نحو يحنى (فغزوا) أي النجاة أو العرب به يتعلق الجار والمجرور قبله والواو  
داخله عليه وفي الحقيقة الأصل وفتر ومانسوا في الثلاث لكن في الاولين التفضل لأن الحرف قبل الحركة  
الأنها عليه ثقيلة وفي الأخير لا تفضل لأن الحرف لا يقبل الحركة أصلاً وقد ذكر ضابط المعتل والسلام بقوله  
(فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واو أو نحو (يهتدي) من كل ما كان آخره ياء أو نحو (يحنى) من كل  
ما كان آخره ألفاً (ختم) بالبناء المجهول (د) حرف (علة) وهو الواو في الاول والياء في الثاني والالف في  
الثالث (وغيره) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم بأحد الحروف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب  
(منها) أي من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الأفعال جزم ذلك إلى ذكر  
المعتل من الأسماء بقوله (وعلة الأسماء) أي العلة التي تكون في الأسماء (ياء) كافي القاضى (والف) كافي القاضى  
(فحقوقاض) كدع (و) نحو (القنى) كالصا (بها) أي بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله الاول  
يسمى منفوضاً وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف اللبني نحو القنى وما آخره ألف نحو  
القنى وما آخره ياء غير لازمة كالقنى في حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة  
نحو طي. الثاني المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينة بخلاف اللبني نحو منى والذي آخره ياء نحو  
القاضى والذي آخره ألف غير لازمة كالقنى في حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذي آخره ألف غير لينة كصعراء  
و (اعراب كل من حاشي) بالاشباع لكن تقدم على الاول للتفضل وعلى الثاني للتعذر (فيها) أي في العلة  
أي حرفها وهو اما الباء أو الالف وفي معنى على فتقول جاء القنى ورأيت القنى وممرت القنى وتقول أيضاً  
القاضى وممرت القاضى ولا تقل رأيت القاضى بإسكان الباء بل يفتحها كما أشعره بقوله (ولكن نصب)  
نحو (قاض يظهر) تحفة الفتحة ومن العرب من يسكن الباء في النصب أيضاً خلافاً للنصب على حالة  
الرفع والجر وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان  
تحنف

ونصب ذي واو وياء

يظهر

وماسواه في الثلاث

قدروا

فنحو يغزو يهتدي

يحنى ختم

بعلة وغيره منها سلم

وعلة الأسماء ياء وألف

فحقوقاض والقنى بها

حرف

اعراب كل منهما

مقدر

فيما لوكن نصب قاض

يظهر



ولأن راس بالجملة دار • وداری بأعلى حضرموت اعتدى ليا

ولما ذكر النظم لأعراب التقديري الأصل أخذ ذكر العارض فقال (وقد روا) أي النسخة والعرب (ثلاثة  
الاقسام) أي التي هي الرفع والنصب والجرح لكن هذه على رأي الجمهور ونصب ابن مالك إلى أنه إنما جرح  
الرفع والنصب دون الجرح لأنه لا حاجة إلى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للنسبة وحركة  
الأعراب مقدرة (في الميم) أي على الميم الكاشة (قبل الياء) التي في الكلام (من غلام) وكذلك في اللام قبل  
الياء من عبدي ونحو ذلك فتقول ياء غلام وعبدى ورأيت غلامى وعبدى وصبرت بغلامى وعبدى  
ولما ذكر النظم لأعراب التقديري في الحركات ذكر التقديري في الحروف بقوله (والواري) أي قولك جاء  
(مسلمى) ومؤمنى (أضمرت) والأصل مسكونة ومؤمنة إلى حذف النون للاضافة واللام بالتخفيف  
فصار مسكوى ومؤمنى استتمت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو ياء كاهو القاعدة  
وأدخمت الياء في الياء وقلت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمى ومؤمنى (و) كذلك (النون في) نحو  
(التيون) بالياء المقفول (قد رت) لأنها حذفت لتتوالى النونات والأصل تيون بواو ين قلبت الواو الأولى  
ألفا لئلا يجر كها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لانتهاء الساكنين وأدخلت هاء لام القسم ثم كد بنون  
التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتتوالى الأمثال ولم تحذف التي ساكنان لمركب  
الواو بحركة تناسبا وهي الضمة واللام تحذف الواو كافي ولا بعد ذلك لعدم ما يدل عليها فان قبل قد اجتمعت  
النونات في قولهم النساء جان ويحلق أجبب بأن النونات في ذلك ليست كاهن وانما يدل منها نونان من الفعل  
بخلافها في التيون فانها نونان كاهن وانما يحصل بالزوائد وقد ذكر النظم حاصل ما تقدم كالأصل تمرينا  
للتدري على عادة المتقدمين وهذا لك فضلا فقال

وقد روا ثلاثة الاقسام  
في الميم قبل الياء من  
غلامى  
والواو كسلى أضمرت  
والنون في التيون قد رت  
(فصل)  
المربيات كلها قد عرب  
بالحر كة أو حروف  
تقرب  
فاول القسمين منها ارفع  
وهي التي مرت بضم رفع  
وكل ما بسنة فدار رفع  
فتعصب بالفتح مطلقا  
ونقص الاسم منه  
بالكسر فتم  
والفعل منه بالسكون  
منجزم  
لكن كهنات منه  
انكسر

(فصل) أي هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو اما خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ والخبر محذوف ويجوز فيه  
النصب وان كان لا يساعد الرسم وكذا الجروان كان ضمير وقد بين ذلك بقوله (المربيات) جمع معرب  
وهو مفرد لا كركن لما كان صفة لغيره فاقطع النظم بالالفواتية لئلا يواو النون (كاهن) فسان  
قسم عرب بالحركات وقسم معرب بالحروف كما أشير إليه بقوله (قد عرب) بالحركات بوجود أو عدم ما يدخل  
فيه للمعرب بالسكون فانه عدم الحركة بذلك يدفع ما قبل ان المعرب بالسكون ليس باختلاف المعرب  
بالحر كة (أو) تعريده (بحروف تقرب) من الحركات وجودا أو عدم ما يدخل فيه المعرب بخلاف حروف  
الطه والمعرب بخلاف النون وبذلك يدفع ما قبل المعرب بخلاف حروف العلة والمعرب بخلاف النون كل  
منها لا يدخل في المعرب بالحروف وإذا أردت بيان ذلك (فأول القسمين) المذكورين (منها) أي من  
المربيات (أرفع) بالاعيان والمراد أرفع أنواع لا أفراد لأنها لا تنصرف وقد بين ذلك الأربع بقوله (وهي  
التي مرت بضم رفع) أي ضمة (رفع) به يتعلق الجروان الجرو ر قبله والأصل رفع بضم وهي الاسم للفرد  
وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يعمل بآخره شيء (وكل ما بسنة فدار رفع) من  
الأربعة المذكورة الأجبع المؤنث السالم كما يعلم من الاستدراك الآتي (فتعصب بالفتح) أي الفتحة  
(مطلقا) أي في الاسم والفعل (جمع) أي النصب (ونقص الاسم) دون الفعل (منه) أي ما بسنة  
فصرت (بالكسر) أي بالكسرة (الترم) بالبناء للعمول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كالمعرب من  
الاستدراك الآتي (والفعل) دون الاسم (منه) أي ما بسنة فصار (بالسكون) مطلق بقوله (منجزم)  
ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاستدراك الآتي ولما ذكر هو الأصل خرج عن ذلك الأصل  
بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء وذلك استدراك النظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كهنات) أي مثل  
الهندات من كل ما كان مجزما بالفواتية من يدين (تصعب انكسر) فتعصب بالكسرة نيابة عن الفتحة



(و) لكن (غير مصروف) وهو الاسم الذي لا ينصرف (بفتح) متعلق بقوله (يجز) نيابة عن الكسرة  
 فقد تعارضا كما تقدم (و) لكن (كل فعل كان معنلا) بأن كان آخره حرف علة (جزم) بحذف حرف علة  
 وهو الواو أو اما الياء أو الألف (كاعمل) مما تقدم وقد أشار الأصل الى هذا الاستدراك بقوله ونخرج من  
 ذلك ثلاثة أشياء جمع المؤنث السام ينصب بالكسرة والاسم الذي لا ينصرف يختص بالفتحة والفعل  
 المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره ثم بين الناظم ثانيا القسمين بقوله (والمر بات بالحروف) وجودا  
 أو عدمًا كما مر (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لأفراد المصروف (وهي المثني) نحو الزيدان (وذكور) أي  
 ودال ذكور (مجمع) أي يجمع مفردهما (جدا محبها) لاجتماع كسرا وذلك (كثلاث الخالي) أي الماضي  
 في قوله كالمسلحون هم ولوا المكارم (وخمسة الاسماء) أي الستة نحو برك وأخوك الى آخرها (و) خمسة  
 (الأفعال) وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ثم فصل ذلك بقوله (أما المثني فرفع الألف)  
 كافي قولك جاء الزيدان (ونفسه وجزء) كل منهما (بالياء عرف) كافي قولك رأيت الزيدان وصرفت  
 بالزيدان (وكالمثني الجمع) أي جمع المذكور جمع تصحيح قال للعهد والمعهود ملذ كر (في نصب) فينصب  
 بالياء كافي قولك رأيت مسلمين (و) كذا في (جر) فيجر بالياء كافي قولك مسلمين (و) أما (رفعه)  
 فهو (بالواو) كما (مر واستقر) في قولك جاء مسلمون (والخمس الاسماء) بالقصر (كهنها الجمع في رافع)  
 فترفع بالواو كافي قولك جاء أبوك وأخوك الى آخره (و) كذا في (خفض) فيخفض بالياء كافي قولك  
 صررت بأبيك وأخيك الى آخرها وأما النصب فليست فيه كالجاء كما أشار اليه بقوله (وانصبين) بنون التوكيد  
 الخفيفة والمفعول محذوف والتقدير وانصبين الأسماء الخمسة (بالألف) بالاشباع كافي قولك رأيت أباك وأخاك  
 الى آخرها (والخمس الأفعال) وهي يفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين (رفعها عرف) بنونها  
 الثابتة كافي قولك الزيدان يضربان وتضربان يازيدان الى آخرها (وفي سواء) أي سوى الرفع من  
 النصب والخزم وأما الخفض فلا يدخلها كما لا يخفى (تضعف) أي تلك النون فتضعف ويحذف بحذفها  
 كافي قولك لن يضرب بولم يضرب بولم تضربا الى آخرها ولما أنهى الكلام على المر بات عقب  
 ذلك ببيان المعرفة والنكرة فقال

(باب بيان المعرفة والنكرة)

وقدمها المعرفة لأنها أقرب من حيث دلالتها على التعريف وقدم فيها بيان النكرة لتمام الكلام عليها ولأنها  
 الأصل إذ الشيء أول وجوده يلزمه الأسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة وأنكر النكرات  
 مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل ثم عالم وقديين حدان النكرة  
 بقوله (وان ترد) أيها الخطاب (تعريف الاسم) بدرجة الحمزة للضرورة (النكرة) أي أقول (هو) الاسم  
 (الذي يقبل) بحسب اللغة لا بحسب العقل (أل) بحيث إذا دخلت عليه لم تنكر ما حل اللغة وزاد على الأصل  
 التقييد بقوله (مؤثره) فيه التعريف استقرا من أل الزائدة فانهما تدخل على المعرفة كافي العباس والفعل  
 وعلى النكرة كافي قولك ادخلوا الأول فالأول وطبت النفس (تنبيه) لا يرد على التعريف أسماء الشرط  
 والاستفهام والنهيب ونحو ذلك لأنها إذا لم تقبل أن بنفسها لكنها تقبلها بما رادفها والمراد في التعريف  
 ما يقبلها أما بنفسه أو بمرادفه ولذلك لم يحتج الناظم الى زيادة ذلك في التعريف كما صنع ابن مالك حيث قال  
 نكرة قابل أل مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرنا

وقد استغنى الناظم عن حد المعرفة لأن كل ما تارة للنكرة فهو معرفة كما أشار اليه بقوله (ونحوه)  
 أي غير الذي يقبل أل مؤثره (معارف) بالتشوين للضرورة وقد سجد بها ابن الحاجب حيث قال المعرفة  
 ما وضع لشيء بعينه لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة فجز عن الوصول اليه دون

وهو مصروف بفتحة  
 يجز  
 وكل فعل كان معنلا جزم  
 بحذف حرف علة كاعمل  
 والمر بات بالحروف أربع  
 وهي المثني وذكور مجمع  
 جدا محبها ككثال الخالي  
 وخمس الأسماء والأفعال  
 أما المثني فرفع الألف  
 ونصب وجزء بالياء عرف  
 وكالمثني الجمع في نصب  
 وجز  
 ورفعه بالواو وصر واستقر  
 والخمس الاسماء كهنها  
 الجمع في  
 رفع وخفض وانصبين  
 بالألف  
 والخمس الأفعال رفعها  
 عرف  
 بنونها وفي سواء تضعف  
 (باب المعرفة والنكرة)  
 وأن ترد تعريف الاسم  
 النكرة  
 فهو الذي يقبل أل مؤثره  
 وغيره معارف



استدراك عليه (وتحصر) بالبناء للمعول (في ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لا يغفل الكلام على الموصول ولعله اورد في المجهول وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك يا رجل اذا اردت بمن تخصا بعينه بناء على أن تعريفه بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجمع في قوله • أنا صالح اذا ما التقى ابي يا رجل • واذا اردت بيان الستة المذكورة (و) أقول لك (الاول) منها (اسم مضمرة) يقال له ضمير ويسمى الكوفيون الكناية والمكناية (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموا اولاً الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمنى) أي يتسبب (لغيب) بان يدل على غائب كهم (والحضور) بان يدل على مخاطب كانت (والتكلم) بان دل على متكلم كأنا وهي في التعريف على صكس هذا الترتيب كما نرى في فاعلها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا لضرورة النظم (وقسموه ثانياً) بعد أن قسموا اولاً الى ما ذكر (لتصل) بعامله وهو ما لا يتناهيه ولا يلى الا في الاختيار وان وليها في الاستطرار كافي قول الشاعر

وما لي اذا ما كنت جارتنا • أن لا يجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل فيها مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ وبارز وهو ما له صورة فيه والمستتر اذا قبلان مستتر وجوباً وهو ما لا يختلفه الظاهر ولا الضمير المتصل ومستتر جوازاً وهو ما يختلفه الظاهر أو الضمير المتصل هذا تقسيم الجمهور وقد ذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائماً غاية الامر أن العامل نارة يرفع الضمير فقط ونارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يتسببه أو يقع بعد الا في الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزاً فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثاني المعارف) أي الثاني منها (الشهور) أي الشهور (بالعلم) شخصياً كان أو جنسياً الاول ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمر والثاني ما وضع لمعين في الذهن كاسماء وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي اسم وكنية ولقب ومثل الاول بقوله (كجعفر) هو في الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالثوبين للضرورة وهي اسم للبلد المشرقة (وكالحرم) هو اسم للموضع المحسود حوالي مكة بمحدود معلومة (و) مثل لثاني بقوله (كأم عمرو وأبي سعيد) وابن زيد و بنت خالد (و) مثل الثالث بقوله (بحوكهف الظلم) أي مأوى الظلم ومحل (والرعيه) هو الذي يضع الشيء في محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فأنتى منه) بالاشباع أي من العلم حال كونه مستتراً (بأم أو باب) أو بان أو بنت (فكنية) فضايلها كل ما صدر باب أو أم أو ابن أو بنت (وضمير) أي ضمير ما أتى الخ (اسم أو لقب) واذا اردت الفرق بينهما (فأجمع أو بضم شمر) أي فأجمع مشعر بجمع أو بضم (فلقب) فضايله كل ما لم يصدر بماء ذكر أو مشعر بجمع أو بضم (والاسم ما لا يشعر) بذلك فضايله كل ما لا يصدر بماء ذكر ولم يشعر بجمع أو بضم (ثالثها) أي الثالث من المعارف (الصلة) أي اسم ائمة (كذا) للفرد المذكر ولو حكما اصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذي) وذه بالاسكان وذه بالكسر مع الاختلاس وذهي بالكسر مع الاشباع وذات للفردة المؤنثة ولو حكما اصحة قولك ذي الجماعة وذي الفرقة وذا لثني المذكر وذا لثني المؤنث وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقا فالشار الى ان يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا وان يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا وان يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة المذكر والمؤنث في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيدا أو متوسطا على رأي الجمهور فهذه ثمانية عشر فاذا ضربت في احوال المخاطب نصير مائة وثمانية لان احوال المخاطب ستة فانه لما أن يكون مفردا مذكرا أو مؤنثا وان يكون مثنى مذكرا أو مؤنثا وان يكون جمعا مذكرا أو مؤنثا فهذه ستة لكن صيغة لثني المخاطب واحدة مذكرا كان أو مؤنثا (تسبيه)

وتحصر

في ستة فالاول اسم مضمرة  
يكنى به عن ظاهر فيتمنى  
لغيب والحضور والتكلم  
وقسموه ثانياً لتصل  
مستتر أو بارز أو منفصل  
ثاني المعارف الشهور  
بالعلم  
كجعفر ومكة وكالحرم  
وأم عمرو وأبي سعيد  
وبحوكهف الظلم والرعيه  
فأنتى منه بأم أو باب  
فكنية وضمير اسم أو لقب  
فأجمع أو بضم مشعر  
فلقب والاسم ما لا يشعر  
ثالثها اشارة كلفظ ذي







للمحدث والزمن الماضي وانما عرض له ذلك والمراد من الموضع ما يشمل التقدير لان المفهوم من فخرج  
 المفصل لا يرد الحجاب اعم لم يشع في عسى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي ثمة الثابت  
 وثمة الفاعل فخرج ذلك اندراجا له في نظم اخوانه فان قيل في التعريف انه كور دور لاخذ المعرف فيه ما يجب  
 بان المراد بالماضي الماضي في التعريف القوي بخلاف المعرف فان المراد به المصطلح وحينئذ فلا دور  
 لا يقال يتقضى التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو اوله في الازل كقولنا خلق الله الزمان اذ لا زمان  
 حينئذ لانا نقول بكوني في ذلك الزمان المتوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو مادل بصيغته موضعاً على حيث  
 مطلوب جزم من مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ  
 فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل أو الحال ويقولنا بصيغته خرج نحو لضرب فانه وان دل على ذلك لكن  
 لا بصيغته بل باللام ويقولنا وضعنا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فانه وان دل على  
 ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاءه في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل  
 ما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة أو التهديد أو نحوهما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض  
 وليس من فعل الامر افعلى في التجب نحو أسمعهم وأمره لانه لم يدل على ما ذكرنا هو من الفعل  
 الماضي لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله (تنبيه) المقصود من فعل الامر حصول  
 ما لم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل  
 (المضارع) أي فعل هو المضارع وهو مادل على حيث وزمن حال أو مستقبل وضعنا فهو مشترك بين زمن  
 الحال والاستقبال اشتركا كالفعل على الصحيح عند كثيرين منهم ان الحجاب فيكون موضوعاً لكل منهما  
 بوضع كما هو ضابط المشترك المأخوذ ويقولنا وضعنا خرج نحو أي أمر الله فانه وان دل على ذلك لكن لا بالوضع  
 كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلاما فانه وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضاً  
 وانما سمى هذا القسم مضارعاً لانه مشابه للامم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان  
 المشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد (تنبيه) تقدم التأني في الفعل الماضي انقسم في الوجود وثني بالامر  
 لانه كالماضي في البناء رخنه بالمضارع لتعينه لتأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال  
 ماض ومضارع وأمر الله بالقرآن العزيز قال الله تعالى ايما قولنا الشيء اذا أردنا ما نقول له كن فربها  
 كذلك وانما أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) بأقول لك (الماضي مفتوح الاخير) أي مبنى على فتح  
 الحرف الاخير (لن) طع عن مضمر محرك به رفع وعن ووجه اخذنا من كلامه الآتي بأن الفعل به اسم  
 ظاهر نحو ضرب زيد أو ضمير سكن نحو ضرب بانه على أن هذه الفتح الأصلية وهو الصحيح أو اتصل به  
 ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر لانه كوروعن وأولج على (أي مع ذا) أي مع  
 هنا الضمير وهو الضمير المحرك الذي رفعه نحو ضربت أو مع وأولج نحو ضربوا (سكتا) بألف الاشباع  
 في الاولى تشايتوا في أربع متحركات فيها وكالكلمة الواحدة في نحو ضربت وطرز اللب في نحو  
 استخرجت وضم في الثاني لتشابه الواو كما أشار إليه بقوله (رضه) أي الحرف الاخير من الماضي (مع)  
 بسكون العين للضرورة (ولو جمع) أي الواو التي هي ضمير الجمع (عينا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو  
 غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحذوفين اذ الاصل غزوا ورموا استقلت التثنية على  
 الواو والياء حذفت ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء واحتج ما قبلهما  
 قلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين (تنبيه) لاختلاف بناء الماضي وانما الاختلاف بما بين عليه فقيل  
 يبنى على الفتح ما لم يتصل به ضمير متحرك أو ووجه والاني على السكون في الاولى وعلى الضم في الثاني كما  
 يصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور وقبل يبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير لانه كور أو و

وفعل الامر والمضارع  
 فالماضي مفتوح  
 الاخيران قطع  
 عن مضمر محرك به  
 رفع  
 فان أتى مع ذا الضمير  
 سكتا  
 وضم مع واو جمع مينا



[illegible]

والامر قبني هـ الى  
الساكن هـ أو حذف  
حرف علة أو نون  
واقتصوا ضارها واحد  
من الحروف الأربع  
الزوائد هم نون وكاف  
ياء ونا هـ يجمعها قول  
أنت في  
وحيث كانت غير باي  
نظم



بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (دفعها) أي تلك الحروف (فيما سواه) أي فيما سوى ما راعى من الثلاثي والخامس والسادس (ملتزم) فتقول أضرب وأطلق واستخرج ونضرب ونطلق ونستخرج ونضرب بنطاتي. يستخرج ونضرب ونطلق ونستخرج فتخرج حروف المضارعة في جميع ذلك • ولاتسكنم الناظم على حكم المضارع في قوله من ضمه وقد أخذ يتسكنم على حكم المضارع في آخره وعقد لذلك بابا فقال

(باب) بيان (اعراب الفعل) المضارع

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذي تجردا) بألف الاشباع أي عرى (عن ناصب) من التواصب التي سيد كرها (و) عن (جازم) من الجوازم التي سيد كرها (تأبدا) بألف الاشباع أي ثبت أبدا ولذلك قال الأصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم (تنبيهان الأول) لا خلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما الخلاف في رفعه قليل حاله بحر الاسم والصحيح أنه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على ألسنة المعربين • فإن قيل التجرد عديم الرفع وجودي والعديم لا يصح أن يكون مؤثرا في الوجودي • أجب بجمع أن التجرد عديم لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عديمي على أن هذا السؤال انما يشبه بناء على أن عوامل الاعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به لزمي بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات (الثاني) يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو بشرته نون التوكيد لأنه مبني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصلت به نون الاناث أو بشرته نون التوكيد وإن كان مبنيا فلا لكنه مرفوع محلا وروايتنا لا نسلم ذلك بل لاحظ له حيث قد في الاعراب أصلا لأنه إنما أعرب لشبهها بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه بإحدى النونين لأنها لا اتصل بالفاعل مرجع إلى أصله وهو البناء فالخلق أنه لا بد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخفى ذكر حالة النصب مع بيان التواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) واحد من (عشر) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلاما من العشر التي سيد كرها الناظم نصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه اتفاقا ولن واذن وكى المصدرية على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمره بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثا قسم قسم نصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو لن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو اليق من العشر ومن قال من شراح الأصل أنها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تنبها للفائدة فقال (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وإنما لم يقيد بها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق وخروجها عن الحقيقة من الثبوت وهي الواقعة بعد فعل يقين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة فترى يرفع تكون ونصبه والأكثر نصبه والاسم وهي المسبوقة بحمالة فيها معنى تقول دون حروفه نحو وأوحينا اليك أن اصنع فلانك والرائد والآخر أن كثيرا تقع بعد ما كافي قوله تعالى فلما أن جاء الشير فاذ أوقع المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيتك لما أن يقدم زيد (ولن) وهي حرف لن ونصب واستقبال فتنتي الحدث ونصب اللفظ وتنقص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحو لن نبرح عليه ما كفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وإنما الناصب أن مضمره بعدها (تنبيه) كي تعين المصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا قدمت على اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا للتعليل في صورتين وهما ما إذا قدمت على اللام أو أن نحو قوله جئتكم

دفعها فيما سواه ملقنم

(باب اعراب الفعل)

رفع المضارع الذي

تجردا

عن ناصب وجازم تأبدا

فانصب بعشر وهي أن

ولن وكى



كي لا أقولك جئتك كي تكرمني وتعلم ما في صورتين وهما ما إذا توسطت بين اللام وأن أوصلت  
من اللام وأن نحو قولك جئتك كي أن تكرمني وقولك جئتك كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى  
كيلا يكون سر بين الأغنياء منكم (كذا اذن) وهي حرف جواب جزاء كذا قال سيوريه هل هي  
كذلك في كل موضع أو لا أكثر فقد تمحض للجواب قال بالاول الشلو بين وقال الثاني الفارسي واستدل  
بأنه إذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أعطاك صادقا قال لا يجوز أن هذا لان المراد أعطاك حالا ولا مدخل  
للجزاء في الحال ونكتب الشلو بين في جملها عند الجزاء يجعل المراد ان تستدلك أعطاك صادقا وانما نصب  
اذن (ان صدرت) أي ان أتى بها في صدر الجواب كما إذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أكرمك فلو كان  
لم تصدر بأن أخرت أو توسطت لقلت كما إذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا إذا أكرمك وأما قوله  
لا تتركني فيهم عطيرا • أي إذا أعطاك أو أطعرا

فضرورة أو قول بأنه على حذف التبر والتقدير أي لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال إذا أعطاك أو أطعرا  
(في بيان) الأول ذكر النظم لأعمال اذن شرطان أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلا كان  
حالا لم يعمل كافي قولك لمن حدثك اذن تصدق ولا أخر أن يكون متصلا بالكن يغفر الفصل بالقسم لانه  
لأن كيدو بلا لانها لم يستد بها فاصلة في أن كذا في اذن واغفر بعضهم بهذا الفصل بالنداء وبالطرف وبالجار  
والمرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم يعمل الا على قلة وقد أشار بعضهم بذلك بقوله

أعمل اذن إذا أتت أولا • وسقط فعلا بعدها مستقبلا • واحترز إذا عملتها أن تقملا  
الاعطى ونداء أو بلا • وأفضل بظرف أو مجرور على • رأى ابن عصفور رئيس البلاء  
وان تحيى بحرف عطف أولا • فأحسن الوجهين أن لا تعمل

الثاني نقل أن النحويين في رسم إذا ثلاثة معان: الأول أنها تكتب بالالف مطلقا قبل وهو الأكثر والثاني  
أنها تكتب بالتون معا قوا الثالث أنها تكتب بالالف وان عملت كنبت بالتون ونقل عن الفراء عنه  
وتبعه عليان خروف (ولام كي) وهي اللام للموضوعة للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والمبرورة  
وسميت بلام كي لأنها تختلف في عادة التعليل وظاهر كلام النظم أنها ناسبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين  
والحق أن الناصب أن مضمره جواز ابعدها كما هو مذهب البصريين فقول سلمت لأدخل الجنة أولان  
أدخل الجنة وعمل كونه مضمره جواز ابعدها لم تقترن بلا والأوجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون  
قناس على آفة حجة بعد الرسل وقوله لئلا مزأهل الكتليب أن لا يفسروا على قبي من فضل آفة فلها حالتان بعد  
لام كي وأما بعد غير لام كي محاسباتي فهي واجبة الاظهار فتعصل أن طائفة حوال جواز الاظهار والاظهار  
وذلك بعد لام كي إذا لم تقترن بلا وجوب الاظهار وذلك بعد لام كي إذا اقترنت بلا وجوب الاظهار وذلك  
بعد غير لام كي محاسباتي (ولام محمد) وهي اللام المسبوقة بكان النقية بنحو قوله تعالى وما كان الله ليضلهم  
وأنت فيهم ويكن المنق بل نحو قوله تعالى لم يكن الله ليضلهم والمراد بالوجه هنا كالمجوز والمطلق الذي وان كان  
كل منهما في الأصل موضوعا في ما عمل قال تعالى وهدوا بها واستبقيت بها أنفسهم وظاهر كلام النظم أن هذه  
اللام ناسبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمره وجوب ابعدها كما هو مذهب  
البصريين (تقية) اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام حارة  
متعلقة بذلك الخبر المحذوف بذهب الكوفيين الى أنه الفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد  
التي وجوز عليه ابن مالك في ذلك التفسير لم يصرح بكونه لكن الذي في شرح القسطل مواضع البصريين  
(وكذا حتى) الجوزة وانما لم يقيد بها النظم كالأصل لأنها المرادة حيث أطلق في هذا الباب وخرج بها  
العاطفة وهي التي تعطف بمضارع كل نحو قلت الناس حتى الاقياء وجاء العجاج حتى المشاة والابتداء وهي

كلما لان ان صدرت  
ولام كي  
ولام محمد وكلما حتى



التي تبدأ بسما الجبل نحو قوله **فما زالت القتل تجم دماما** • بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
 وقاهر كلام الناظم أنها ناسبة بنفسها كما هو منصب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها  
 كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلا فإن كان حالاً رفع كقولك  
**مرت حتى أدخل البلد في حالة دخوليها** (نبيه) معنى حتى غالباً للقاء فيكون ما بعدها غلبة لما قبلها  
 وعلامة ذلك أن يصح في موضعها إلى كافي قوله تعالى **سكابه من قوم مومني** إن يبرح عليه ما كفي حتى يرجع  
 اليس هو وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علة لما بعدها وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كالتعليل  
 كافي فوك أسلم حتى تدخل الجنة (وَأَوْ) التي بمعنى إلى وهي التي ينقض ما قبلها شيئاً فبأن كافي فوك  
 لأزمنك أو تقضي حتى والتي بمعنى الأولى التي ينقض ما قبلها دفعة واحدة كافي فوك لأقتل الكافرا  
 بسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علة فيما بعدها كافي فوك لا طيعن لعد أو يفرض بخلاف التي  
 لا تصلح وتظهر كلام الناظم أنها ناسبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها  
 بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو) التي لامية بخلاف العاطفة والاستثنائية (والفاء) التي للسببية  
 بخلاف العاطفة والاستثنائية فيشترط في الواو أن تكون لامية وفي الفاء أن تكون لسببية ويشترط في كل  
 منهما أن يكون (في جواب) للنفي أو الطلب وصنع الناظم أن عني قوله **ولو لو والقاء في جواب أولى من قول**  
**الاصل والجواب بالقاء والواو لأن الكلام في التواصب والجواب منصوب لاصب وان أجاب بعضهم عن**  
**الاصل بأن في عبارته قبلوا لاصل والفاء والواو في الجواب (قد عتروا) أي النعاة (به) أي الجواب (جواباً)**  
**واقعا (بعد نفي) محض أي خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينقض بالاً وبغيرها بخلاف غير المحض كقولك**  
**ما أنت إلا نائبا فمحدثا برفع الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو**  
**مه فستر مع رفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجاء مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال**  
**مردونه وأدع وذل وأعرض عنهم • تمن وأرج كذلك النفي قد كلاً**  
**• فقال الأمر فوك أقبل فأحسن اليك أو أحسن اليك ومثل النفي ما أشار إليه بقوله (كلاً نرم) أي نرد**  
**(علما) فنترك التعباو (وتترك التعب) وفي التنزيل لا تغتروا على الله كذا فيفسح حركم وقال الشاعر**  
**لأنه عن خلق وتأتي مثله • عار عليك إذا فعلت عظيم**  
**• ومثل الدعاء فوك ربوفتي فأعمل صالحاً أو أعمل صالحاً قال الشاعر**  
**رب وفقي فلا أعمل عن • سنن الساعين في خير سنن**  
 وفي التنزيل ربنا طمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا • ومثال السؤال أي الاستفهام فوك من  
 يستصم في فأ نصر ما أو نصره قال تعالى فهل أنامن شفعاء فيشعروا • ومثال العرض في قوله لا تنزل  
 عندنا فيسبب خيرا أو نصيب خيرا قال تعالى لو لا آخرني إلى أجل قريب فأصدق • ومثال التحضيض خلا  
 نكرم زردا فيحسن اليك أو يحسن اليك قال تعالى لو لا أنزل اليك فيكون معه نذيرا • ومثال التثنية فوك  
 ليت لي إلا فأتني منها أو أتحق من مقال تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما • ومثال الترجي فوك لعل  
 الحبيب لقدم فأزود وأزود قال تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع إلى  
 الهموس • ومثال النفي فوك لا يقضى علي زيد فعبوت أو عبوت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى  
 ولما يعرف الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وتظهر كلام الناظم أن كلاً من الواو والفاء في ذلك كما نصب  
 بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوبها • كما هو مذهب البصريين • ولما  
 ذكر كلاً من حالتي الرفع والتسبيد كحالة الجزم مع بيان الجواز فقل (وجزمه) أي الفعل المضارع (لم)  
 نحو لم يله ولم يره (و) (لما) أختل محمولاً بغيره وقوا عذاب مختلفاً على الحينية وهي التي بمعنى حين كافي فوك

وأو  
 والواو والفاني جواب  
 قد عتروا • به جواباً بعد  
 نفي أو طاب  
 كلاً نرم علما ونترك  
 التعب  
 وجزمه بلم ولما



مرضت عليك لمفعلت كذا والايجابية وهي التي بمعنى الا كافي قوله تعالى ان كل نفس لها عليها حافظ في قراءة من خدد الميم كذا قبل والحق انه لا حاجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المضارع ولما انفصل ما بسطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسطة كما هو مذهب الجمهور (تنبه) ذكر الاصل بعلم ولما ألم بالما وظهر ذلك انهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما حمزة الاستفهام ولذلك لم يذكرهما النظم (فدوجب) صنعة وأمر فعه بعلم في قوله يوم الصليفا لم يوفون بالجار • ضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب يسمي بها كما في قراءة بعضهم لم تشرح لك صدرك بفتح الحاء وخرجت على أن الاصل ألم تشرح عن شون التوكيد الخفيفة ثم حذفوا بقت الفتحة لتدل عليها في هذا فذا أن أحدهما توكيد الثاني والآخرة حذف النون لغرض وقف ولما كنين (و) كذا (لا لام دلتا) وضعنا (على الطلب) للترك في الأولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحو ليقتض علينا بك وأقرت بقوله وضعنا إلى أنهما قد بدلان على التهديد كافي قوله لا تؤاخذنا لا تطعنوكا في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صرح قبلها كما في نخرجته لا يمكن له على حجة ويجوز حذف اللام في الشرودون غيره على الصحيح كافي قوله محمد فقد تفك كل نفس • إذا ما خفت من أمر نبالا

قد وجب

ولا ولا مدلتا على الطلب

كذلك ان وما ومن

وقما

أي متى أين أين

وحيننا وكيفنا وأي

كله يهز بدوهم ورفا

(تنبه) الحق ان لا النافية والدعائية بمعنى غاية الأمر أن التعبير بالدعائية في جاب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للادب وكذلك لام الأمر ولا ماعاء وان تبادل من قول الاصل ولا م الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عنه الناظم الى ما عبر به (كذلك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من التثنية وتقرن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصروه الله وان لا تغفروا ورحنى أكن من الحسنين فإياك أن تنوهما أن الاستثنائية كما غلط فيه بعض من يدعي الفصل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذا) وهي حرف على الأصح و(أي) بتشديد الياء وهي محسب ما تضاف اليه ما أن أضيفت الى ظرف فهي ظرف زمان أو مكانا وان أضيفت الى ما يعقل فهي لما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهي لما لا يعقل وهكذا (متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الزمان و(أين) بفتح الهمزة على المشهور وكسرها لغة وهي للعموم في الزمان كمتى وقد نستعمل في الزمان التي تقع فيها الأمور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الأحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(ههنا) وهي لما يعقل غير الزمان وهي بسطة (وحيننا) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفنا) وهي للعموم في الأحوال وقد جرى الناظم في عدة من الجوازم على ما ذهب اليه السكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازاة فيجازى به معنى لا محلا (وأي) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيننا فمثال ان ما أغفل اليه بقوله (ك) قولك (ان يقر زيدا ومحمدا) • ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله • ومثال من قوله تعالى من يعمل سوءا يجز به • ومثال انما قول الشاعر

وانك اذا ما أتت ما أتت أسر • به تلف من إياه تأمر آتيا

وبروي

وانك اذا ما أتت ما أتت أسر • به تلف من إياه تأمر آتيا

• ومثال أي قوله تعالى يا أيها المدثر افله الاسماء الحسنى • ومثال حتى قول الشاعر

أنا ابن جلا وملاع الثنل • متى أضع الهامة تعرفوني

• ومثال أين قوله • أيا ما تعدل به الرمح تحزل • ومثال أين قوله تعالى أيا تذكرون أيا تذكركم الموت

ومثال مهما قوله تعالى مهما تاتاه من آية لتسحر ليلها فها نحن لك بمؤمنين • ومثال حينما قوله



حيثما يستقيم بقدر ما الله سبحانه في غابر الأزمان

ومثال كَيْفَ ما هو كَيْفَ ما يجلس أجلس ولم يوجد طشاه من كلام العرب بعد الفتح • ومثال أَيْ قول الشاعر

فأصبتني نائما تستجر بها • نجد حطبا جزلا وترا تأجيجا

ثم إن هذه الأدولت منها ما يجزم فعلا واحدا بطريق الأصل وهو ولم ولو كذا واللام الظنيتين وإنما قلت بطريق الأصل لأن ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالبا وهو أن وما بعدها كما أشار إليه بقوله (واجزم) أيها التكلم (إن) الشرطية (و) (ب) ما بها (أى) إن (فدا) خلقا من باقى الأدولت المذكورة بعضها (فعلين) ويسمى الأول منهما فعل الشرط والثاني جوله وجزاءه وشرط الأول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بـأ وحرف تنقيس أو حرف نفي غير لا ولم وشرط الثاني أن يكون صالحا لأن يكون شرطا والأوجب قرنه بالفاء فإذا وجدت هذه الشروط جازمت الفعلين إما (لفظا) فيجزم أو (أحدهما) (أرجحا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) إلى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعاً نحو وان تعوداً وماضياً نحو وان عدت أو الأول ماضياً والثاني مضارعاً نحو من كان يريد حوث الآخرة زد له في حوته أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقوم ليلة القدر إيمانا واحتسابا يغفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر

إن تصرمونا وصلنا كم وإن تصلوا • لا تموتوا نفس الأعداء أرحاما

فالصور أربع أجالا وتوسع تفصيلا لأن الأولى تختص أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بـلم أو غير مصحوب بها فإما أن يكونا مصحوبين بها وإما أن يكونا غير مصحوبين بها وإما أن يكون الأول مصحوبا وبها دون الثاني أو بالعكس والثانية تختص بصورة واحدة والأخيرة تختص بكل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بـلم أو غير مصحوب فالجمله تسع وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجح وإنما قلت غالبا فيا تقدم لأن ما ذكر قد يجزم فعلا وجلة نحو قوله تعالى وقالوا لها تأتينا من آية التسحر تأتينا فاستحسن لك بتوهمين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وإن كثرة له بخيل وعمره وإن أعطى مالا لثيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج إلى جواب وهو الذى اختاره السعدى التفتازانى واختاره بعضهم أن الجواب محذوف دل عليه خبر الميت وهو لا تقدم الكلام على الأفعال لأنها عاومل ورتبة العامل التقدم على المفعول شرع في الكلام على الأسماء مستندة بالجر فروعها منها لأنها العدد فقال

(باب بيان (مرفوعات الأسماء)

أى الأسماء المرفوعة أو المرفوعات من الأسماء أو مرفوعات هى الأسماء فالأضافة فى كلامه ما من إضافة الصفة للموصوف أو من الأضافة التى على معنى من أو من الأضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لاجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الأسماء) بالفصوى والأضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الأسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاختيار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار فى كلامه مع عدم المطابقة وهذه السبعة (تأى بها) إن شاء الله تعالى مبنوية وقد اعتذر الناطم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الأسماء) بلك (من توبى بها) أى فلا حاجة إلى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لأنه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لفة من أوجب الفعل واسطلاحا (امم مطلقا) أى سواء كان مريحا نحو قام زيد أم مؤولا نحو يجعنى أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجملة بالمرضد لفظا كما إذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة إلا بالله أى صدر عني هذا اللفظ وهذا الاسم (فصار تفع) لفظا عوقال إننا وتقدير ان نحو جاء القى أو محلا نحو قال الذى عنده علم من الكتاب وقد يجزم من أو الباء الزائتين نحو ما جاءنا من شير ولا نذير ونحو نبي الله محمد وأورافه قيل الأسناد والصحيح أنه (بعضه) أو ما فى تأويله كاسم الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد  
ألفها  
فعلين لفظا أو محلا  
مطلقا  
وليتقرن بالفاء جواب  
لو وقع  
بعد الاداة موضع  
الشرط امتنع  
(باب مرفوعات  
الأسماء)  
مرفوع الأسماء سبعة  
تأى بها  
معلومة الأسماء من  
نبيها  
فالفاعل اسم مطلقا  
ارتفع • بنعه



والفعل قبله وقع  
 وواجب في الفعل أن  
 يجردا  
 للجمع أو متني استنادا  
 ففعل أي الزيدان  
 والزيدونا  
 كما في يدي يحيى أخونا  
 وقسموه ظاهرا  
 ومضرا  
 فالظاهر اللفظ الذي  
 فذ كرا  
 والمضمر التنا عشر نوعا  
 فيها  
 كقمت قنا قنت قنت  
 قننا قنت قنت قنت  
 قنا  
 قاموا قنن نحو صميم  
 طبا

أولها ومثلها للغة نحو أضربوا ضربا شديدا نحو حسن وجهه وأفعل التنزيل نحو ما رأيت رجلا  
 أحسن في عينه كحل منه في عين زيد المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض دامم الفعل نحو  
 هببت العقيق والطرف نحو ومن عنده علم الكتاب والجار والمجرور نحو أقي الله شك وانما الضمير الناطق على  
 الفعل لأنه الأصل (والفعل) أي والحال أن الفعل أو ما في تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديره نحو  
 ولأن أحسن المشركون استعراكا وحكما نحو قوموا وحققوا (واجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارعا  
 (أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (إذا جمع) كذا كرا كان (أو) مؤثنا أول (متني) كذلك (استنادا) به  
 يتعلق بالجار والمجرور قبله وقد فرغ على ذلك لكن على ألف والنشر المشوش قوله (فعل أي الزيدان)  
 والهندان وبأي الزيدان والهندان (و) قل أي (الزيدونا) والهندان وبأي الزيدون والهندان كما إذا أسند  
 للمرد ماضيا كان أو مضارعا (ك) تقولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يحيى) بلا همز (أخونا) ويجيى  
 عند وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويغير من هذه اللغة بلغة  
 أكلوني البراغيش وحكي بعض النحويين أنها اعتطي أو بعضهم أنها لفتاؤا وشوآء ومن هذه اللغة قوله  
 نولي قتال الملقين بنفسه • وقد أسلمنا مبعد وجيم

وقوله نصره كقوى فاعترت بنصرهم • ولو أنهم خلوا ككنت ذللا  
 وعلى هذه اللغة حل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب  
 حله على اللغة الفصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث ماولي وهو أن ملائكة يتعاقبون إلى آخره  
 قالوا ضمير لا علامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو متني أو مجموعا  
 جمع تصحيح أو تكسيرا وعلى كل مذ كرا كان أو مؤثنا فهذه ثمانية قتال للمرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند  
 ومثال المتني بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهندان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت  
 الهندات ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهندون (ومضرا) وهو ما كنى به عن الظاهر  
 اختصارا لأن الأصل في نحو قولك زيد ذهب بدفع كنى بالضمير عن الظاهر وقيل بدفع ذهب  
 كان أخمر (تنبيهان • الأول) كان التعبير بالواو أولى لأنها أجود في التقسيم • الثاني لعل النصب في كلامه  
 على نزع التفاضل أي إلى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذي فذ كرا) في قوله فعل أي الزيدان  
 الخ (والضمير اثناعشر) يسكون الثين (نوعا فصيلا) منها اثنين للضمير الأول التاء المضمومة للتكلم وحده  
 مذ كرا كان أو مؤثنا والثاني نالتكلم ومعه غير مذ كرا كان أو مؤثنا متني أو جمعا وذلك (ك) ما في قولك  
 (قت) ضم التاء وقولك (قنا) ومنها خمسة للمخاطب الأول التاء المفتوحة للمفرد المذكور وذلك كقوله  
 (قت) يازيد الثاني التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقوله (قت) يا هند الثالث التاء المضمومة مع  
 الميم والالف للثني مذ كرا كان أو مؤثنا وذلك نحو قولك (قنا) يازيدان أو يا هندان والرابع التاء المضمومة  
 مع النون للجمع المؤنث وذلك كقوله (قنن) يا هندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكور  
 وذلك كقوله (قتم) يازيدون ومنها خمسة للثاني الأول هو المفرد المذكور نحو قولك (قنا) يا هند (قنا) يا هند  
 فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي المفردة المؤنثة نحو قولك عند (قانت) فان الفاعل فيه ضمير مستتر  
 تقديره هي والثالث الالف للثني المذكور نحو قولك الزيدان (قاما) فان الالف في معنى الفاعل وأصل النظم  
 كالأصل بقاها للثني المؤنث ولا بد منه ومنه قائله يذا طائعين والرابع الواو للجمع المذكور نحو قولك  
 الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (والخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الخ (قنن)  
 فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا ضمير جمع المذكور والمخاطبين لزيادة التوضيح وتتم البيت بوجه (نحو  
 صميم) • يازيدون (عاما) أي حولا وعلم أن الضمير فسيان متصل بعلمه وهو مالا يشأ يهولا على الا



وهذه ضائقة متصلة  
ومثلها الضائقة المتصلة  
كلم فم الا أنا أو أوتهم  
وغيره من القياس يعلم  
(باب نائب الفاعل)  
أفهم مقام الفاعل الذي  
حذف  
مفعوله في كل حالة  
عرف  
أو مصدرًا أو ظرفًا أو  
مجرورًا  
ان لم نجد مفعوله  
الذكور  
وأول الفعل الذي هنا  
ضم

وتفسيره نائب الفاعل أولى من تغيير الأصل بالفعول الذي لم يسم فاعله لأنه لا يشمل درهما من نحو قولك أعطني زيدا درهما ولا يشمل كلاما من الظرف والجار والمجرور والمصدر إذا أنيب عن الفاعل لكن أنجب عن الأصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطني زيدا درهما لأنه منصوب وبأنه انتصر على المفعول لأنه الأصل في التابة وأنجب أيضا بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار علة على النائب عن الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها التكلم (مقام) يضم إليه لأنه من أقام بخلاف ما لو كان من قام فإنه يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف إليه وقد مرصقه بقوله (التي حلف) لفرض من الأعراس كما عرفت منه وأعليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعولة) ان وجدته نحو ضرب عمرو ويضرب عمرو وتقيم مقام الفاعل الذي حلف مفعولة (في كل ما عرفت) من الرفع وغيره مما تقدم (أو مصرا) نحو قوله تعالى فاذا قضيت في الصور فتعج وأحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالأول نحو صبح رمضان والثاني نحو جلس أمام الأمير (أو) جاروا (مجرورا) نحو سير يزيد وعمل جوار إقامة كل من هذه الثلاثة (ان لم تحذف مفعولة المذكور) والأفلا يجوز إقامة كل منها على الصحيح ثم انك إذا أقت مقام الفاعل الذي حلف مفعولة كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والنفس الاستناد للمفعول بالاستناد للفاعل وحقيقة فلا بد من تغيير الفعل السند لأحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المستند للفعول لأنه الذي حمل به بنفس كما أشر إليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا أو مضارع باختلاف فعل الامر فإنه لا يصح نداء للفعول واحترز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما عرفت من أن الأولى بالتغيير (أما هو الفعل المستند للفعول وجلة قوله) يضم خبر عن الأول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما شار



اليه بقوله (وكسرها) أى حرف أو الحرف الذى (قبل) الحرف (الآخر منظم) يفتح الزى أى التزم  
 العرب (فى كل) فعل (ماض) وإن كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار اليه بقوله (وهو) أى ما قبل الحرف  
 الأخير (و) الفعل (المضارع مفتوح) وقد مثل لكل من الماضى والمضارع على ألف والشر المشوش  
 بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فإذا بينته للفعل سور يدعى كذا  
 و (ك) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فإذا بينته للفعل سور ادعى كذا وهذا كله  
 فى صحيح العين وأما مثل العين فإن كان ما قبلها كبايع وقال كسرأوله كما أشار اليه بقوله (وأول الفعل الذى  
 كبايعاً) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظاً وإن كان منضبطاً بتقدير افتحول بيع وقيل وأصله بيع  
 وقول نقلت حركة العين فيها إلى ما قبلها بعد سلب حركة رقت الواو فى الثانى بانه لسكونها وانكسار ما قبلها  
 ولم تقلب الياء لعدم مقتضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الأصل فى صدم ذكره فقلت بقوله  
 (مولى قد شاع) أى اشهر فقلت تركه الأصل وإن كان مضارعاً ضم أوله على الأصل ولما لم يفتح عليه  
 الناظم فتقول يقال ويبيع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً لحرركها  
 بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن فصار يقال ويبيع واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار اليه بقوله  
 (وذلك) أى نائب الفاعل (الماضى) سواء كان متصلاً ومنفصلاً (أو مظهر) بأقسامه السابقة فى باب  
 الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ماضى قولك (يكرم البشر) بكسر الشين بصيغة اسم الفاعل (أما  
 الضمير) متصلاً كان أو منفصلاً (فهو نحو) الضمير فى (قوله ادعى) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى)  
 فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل بارزاً كان أو مستتراً وأما المنفصل فهو نحو الضمير فى قولنا  
 (مادى الأنا) وهذا فى الماضى مثله المضارع وبالجملة لجميع ما تقدم فى باب الفاعل يأتى فى باب النائب عن  
 الفاعل • ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل مرع على الكلام على المبتدأ والخبر فقال

وكسر ما قبل الأخير  
 منظم  
 فى كل ماض وهو فى  
 المضارع  
 مفتوح كيدعى كادعى  
 وأول الفعل الذى كبايعاً  
 منكسر وهو الذى قد  
 هاجما  
 وذلك إما ماض أو  
 مظهر  
 ثانيهما كيكرم البشر  
 أما الضمير فهو نحو  
 قولنا  
 دعيت ادعى مادى  
 الأنا  
 باب المبتدأ والخبر  
 المبتدأ اسم رفعه مؤيد  
 من كل لفظ جمل مجرد

باب بيان (المبتدأ والخبر) •  
 والمبتدأ والخبر هما فى باب واحد لثلاثتهما قلباً وخروج قولنا غالباً نحو أقام الزيدان ومضرب العمران لأن  
 المبتدأ فى ذلك لا خبر فليكن له مرفوع منضم استبرق وقد عرف الناظم كلاماً من المبتدأ والخبر مبتدأ بالاول  
 فقال (المبتدأ) هو (اسم) مرفوع وهو ظاهر أو مؤول بنحو وان سموا خبراً كما نسمع ما بعدى خبر من أن  
 تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضاً العلم المتقول كشعر والجملة التى أريد لفظها  
 بنحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل الحرف فان قيل قد  
 وقع الفعل مبتدأ فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ فى قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب  
 ومن فى ذلك ونحوه مما يذكرك على السنة المعربين اسمان لأن المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية  
 والحرفية بالنظر لهما معا وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والالكان كذا بان الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً  
 وقوله (رفع مؤيد) أى أبدى النعت أى أفتوا بأفضل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان وأسم إن  
 والمجذور وخرجه أبداً الاسم الذى لا عراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الأضراب  
 واختلف فى الرفع المبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضاً فى الرفع الخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن  
 مالك • ورفعوا مبتدأ بالابتداء • كذا فى رفع خبر بالابتداء  
 وقيل انهما ترادفان فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معا وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ وهما  
 رفعاً الخبر والاول اربعة وقوله (عن كل لفظ جمل) غير المندوبه (مجرد) فصل ثان خرج به الفاعل  
 ونائب الفاعل وأسم إن ومن الفاعل محرز يدعى جواب من قام لانه وإن كان مجرداً عن لفظ عامل  
 لفظاً لم يكن مجرداً عنه تقديره إن التقدير قامز يدعى لا تخفى أن الجار والمجرور متعلق بمساعدة وقيد باللفظ لأن



المبتدأ ليس مجرد اعراف غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت واما قلت قبح رائد وشبهه  
 فيدخل الجرد بحر فرائد أو شبهه فالاول كافى قولك بحسبك درهم ومنه قرطم تاهيك يزيد وهو لم  
 كيف بك اذا كان كذا والثاني كافى قوله لعل أى الغوارمك قريب منه مجرد رب نحو قولك رب  
 رجل كريم لعلك يسمع ايضا الواقع بعد لولا في نحو لولاى ولولاك ولولا على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة  
 للضمير مختصة به فان قيل حيث كان لابد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه النظم كالأصل أوجب بأن  
 العامل متى أطلق انما يعرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها وتعبير العامل بصيغة الافراد أولى من تعبير  
 الأصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج ما دخل عليه عامل أو عاملان وإن أوجب عنه بان ال جسمية  
 ولما فرغ من تعريف المبتدأ اصرع في تعريف الخبر فقال (والخبر هو) (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول  
 نحو شأن زيد أن يفعل كذا واما اقتصار على الاسم لانه الأصل في الاخبار والاخبار قد يكون جملة أو ظرفا  
 أو جارا أو مجردا كما بينا ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة  
 والظرف والجارا والمجرد وقوله (ذوارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنسوب والمجرد بل والاسم الذى  
 لا اعراب له أصلا كقائمة نظير وقوله (أستدا) بالبناء للفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل و نائب  
 الفاعل واسم كان وخبران فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذى أستدحال كونه (مطابقا لفظه) من  
 حيث التذكير وضد من حيث الافراد وضد (الابتداء) فان كان المبتدأ مفردا يكون الخبر كذلك  
 (كقولنا زيد عظيم الشأن) أى عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ شئ يكون الخبر كذلك (كقولنا  
 الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون  
 قائمون) ثم ان الخبر حقيقة التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أى من المبتدأ  
 والخبر (أيضا) أى كانه متقدما قولنا (قائم أخونا) فان أصليا أخونا قائم قدم الخبر على المبتدأ ولا يصح  
 ان يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلا لمدد الخبر لان شرط ذلك ان يعتمد الوصف على فى واستفهام وما هنا  
 ليس كذلك ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر اصرع في أقسام كل منهما مبتدأ أقسام المبتدأ فقال  
 (والمبتدأ قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كالمضى) فى الامثلة السابقة (أو ضمير) منفصل أخذ  
 بما أتى (ك) ما فى قولنا (أنت أهل للقضا) أى أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بما اتصل  
 من الضمير) الاول نحو لولاى ولولاك ولولا بناء على أن الضمير اتصل فى ذلك فى محل رفع بالابتداء  
 وقيل لتفى محل جر بالولا (بل بكل ما اتصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يخص بالشك وهو (أنا) القسم  
 وحده (وكن) لا شك ومعه غيره أو العظم نفسه وقسم يخص بالمخاطب وهو (أنت) الذى يطلب المفرد  
 المذكور (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة (أنتما) للمخاطبة التثنية مذكرا كان أو مؤنثا و (أنتم) الجمع  
 النسوة المخاطبات و (أتم) جمع المذكورين (و) قسم يخص بالغايب وهو (هو) للغائب المفرد  
 (وهى) للغائبة المفردة (هم) جمع المذكورين و (ها) للغائب التثنية مذكرا كان أو مؤنثا (وهن)  
 أجمع النسوة الغائبات و (هنا) اثنان والمخاطبة خمسة والغائب كذلك (فالجاء اثنا عشر) ضميرا  
 (وقد ضي منها) فى قوله كأنتم أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لانهما هما بالمقايسة • ولما فرغ  
 من تقسيم المبتدأ اصرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق  
 وجامد فالشئ هو مادل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متعجم للضمير المبتدأ  
 مالم يرفع الظاهر بخور بد قائم أبوه بخلاف الثانى الا اذا أول بالمشق يجوز بدأ بدو ما كان الاول مفردا  
 لان الوصف مرفوع فلا يكون جملة الا ان أفاد فائدة بحسن السكوت عليها نحو قائم الزيدان (وغيره)  
 وهو الجملة وشبهه ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقسم من فاعل قوله (بأى  
 الخبر) والتقدير وبأى الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر اسم ذوارتفاع  
 استدا  
 مطابقا لفظه للابتداء  
 كقولنا زيد عظيم  
 الشأن  
 وقولنا الزيدان قائمان  
 ومثله الزيدون  
 قائمون  
 ومنه أيضا قائم أخونا  
 والمبتدأ اسم ظاهر كما  
 مضى  
 أو مظهر كأنتم أهل  
 للقضا  
 ولا يجوز الابتداء بما  
 اتصل  
 من الضمير بل بكل  
 ما اتصل  
 أنا ونحن أنت أنت  
 أنتما  
 أنت أنتم وهو وهى هم  
 هما  
 وهن أيضا فالجميع اثنا  
 عشر  
 وقد ضي منها مثال  
 معتبر  
 ومفردا وغيره بأى  
 الخبر • فالاول



وهو (اللفظ المفرد هو) (الذي في النظم مر) في قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ لا يعني أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وبغيره) أي غير المفرد (فأمر به محصور) أي لا يخرج عنها وأ كذلك قوله (لا غير) بالبناء على الضم وإنما كان أر بعد لا شبه الجملة شيئا والجملة كذلك كما بعد من قوله (وهي) أي تلك الأربع (الظرف والمجرور) الثامن والثام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلته بخلاف لتافصيل والتأصيل هو الذي لا تتم الفائدة من غير ملاحظة متعلته نحو زيد اليوم أو زيد بك أو فيك أو عندك (وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وحده دون الفعل إنما هو من الفاعل الحقيقي وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ماصدوت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكمًا نحو لن يقوم بظواهر إطلاقه لا لفرق بين أن تكون الجملة خبر بقا وأنشائية فقصيده أنه يجوز نحو زيد اضرب بمن غير حاجته إلى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في التسهيل ولا يمنع كونه طلبية خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اهـ (والمبتدأ مع ماله من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ماصدوت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكمًا عنوان زيد قائم فالظرف (ك) مافي قولك (أنت عندى) والجار والمجرور كافى قولك (الفتى يدارى) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره إما نحو كائن أو مستقرا وفلا نحو كان واستقر وإنما الخلاف في الترجيح فيه فذهب بعضهم رجح تقديره إما لفظة التقدير عليه وبعضهم رجح تقديره فعلا لأن الأصل في العمل للفاعل والحق كما قاله الموضح في الغنى أنه لا يرجح تقديره إما لولا فاعل بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كافى قولك (ابن قرا) جملة فرامن الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستوفى محل رفع خبر عن المبتدأ (و) الجملة الاسمية كافى قولك (ذا أبو مقارى) جملة بومقارى من المبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ الأول الذي هو اسم الإشارة ووجه الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ وتسمى جملة صغرى وأما الجملة ثمانية فسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غيرها وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو جملة بوم غلامه منطلق في قولك زيد بوم غلامه منطلق في اعتبار كونها وقعت خبرا عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى وأما جملة زيد بوم غلامه تسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط (فتنبه) بشرط الصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابطة ما لم تكن عين المبتدأ المعنى نحو عظمى الله حسبي والرابطة في الجملة الأولى من كلام النظم الضمير المستقر وفي الثانية الضمير من أبوه وذلك فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر ثم ع في الكلام على العوارى الداخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام فالقسم الأول ما رفع الاسم ونصب الخبر هو كان وأخواتها والقسم الثاني ما نصب الاسم ورفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما نصب ما عا وهو ظن وأخواتها ثم قد تكلم عليها النظم على هذا الترتيب حيث قال

(كان وأخواتها)

أى نظائر عا في العمل فهو استعارة نصر بحية وبدا بكان لأنها م الباب فقل (أرفع بكان المبتدأ) حال كونه (أما) طائفي اصطلاحهم ويسى أيضا فاعلا مجازا أو الاصح أنها حدثت فيدفعها غير الذي كان به (والخبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أى بكان (الضمين) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرا طائفي اصطلاحهم ويسى مفعولا مجازا وذلك (ك) ما في قولك (كان زيد ذا بصير) أى صاحب بصير (كذلك) أى مثل كان (أضحى) فأرفع بها المبتدأ إما لها أو نصب بها الخبر وذلك كافى قولك أضحى الفقيه وروعا وكذلك (ظل) فأرفع بها المبتدأ إما لها أو نصب بها الخبر وذلك كافى قولك ظل زيد صائما وكذلك (بنت) فأرفع بها المبتدأ إما لها أو نصب بها الخبر وذلك كافى قولك بنت زيد قائما وكذلك (أسمى) فأرفع بها المبتدأ

اللفظ الذي في النظم مر  
وبغيره في أمر به محصور  
لا غير وهي الظرف  
والمجرور وفاعل مع فعله  
الذي صدر  
والمبتدأ مع ماله من الخبر  
كانت عندى والفتى  
يدارى  
وابنى قرا وذا أبوه  
قارى  
(كان وأخواتها)  
أرفع بكان المبتدأ إما  
والخبر بها نصب  
ككان زيد ذا بصير  
كذلك أضحى ظل بات  
أسمى



أما طاروا نصب بها الخبر وذلك كافي قولك أسمى ز بدغنيا (وهكذا أصبح) فافهم بها المبتدأ أما طاروا نصب بها  
الخبر من ذلك كافي قولك أصبح البرد شديدا وهكذا (صار) فافهم بها المبتدأ أما طاروا نصب بها الخبر وذلك كافي  
قولك صار بدغنيا وهكذا (أيضا) فافهم بها المبتدأ أما طاروا نصب بها الخبر وذلك كافي قولك ليس زيد  
فأما لا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سياتي فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من  
بعد نفي أو ما ألحق به وهو (حتى وأنتك وزال) ماضى يزال (مع برج) فهذه (أربعها) أى أربع على (من)  
بعد نفي أو ما ألحق به من النهي والنداء (تنضح) وذلك كافي قولك ماضى يزيد عانا أو ما أنك عمر ومستغيا  
ومزال بكر صالحا ما برج خالد مطيحا وأما شرط فيها ذلك لأنها معنى التي فإذا دخل عليها النفي أو شبهه  
انقلبت ثباتا فبقيت نافية الاستمرار المقصود حينئذ وقسم يعمل بقيد أن يكون بعدما الظرفية المصدرية  
وهو ما أشار إليه بقوله (كذلك دام) بشرط أن تكون (بعدها الظرفية) وأما ما سميت ظرفية ثباتا عن  
الطرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها ألغى ما ويل الفعل الذي بعدها مصدر وذلك كافي قولك  
لا أصحبك مادام زيد مفردا اليك أى مدة دوام تردد زيد اليك فلوم تكن دام بعدما المذكورة لم تعمل العمل  
المذكور بل يكون منصوب بها لأنهم إن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلا وهو ليس اتفاقا ودام على  
الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفا ناقضا وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي وحكم  
التصرف منها حكمها كما أشار إليه بقوله (وكل ما صرفته مما سبق) من الأفعال (من مصدر وغيره) كالامر  
والمضارع (به التحق) أى التحق به فى المذكور ثم مثل ذلك على النفي والنشر غير المرتب لانه مثل للثاني  
بقوله (ك) قولك (كن صديقا) و (لا تكن مجافيا) بالاول بقوله (انظر لكوني مصباحا موقيا) وفى  
نسخة مصافيا \* ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع فى الكلام على ان وأخواتها حيث قال

(ان وأخواتها)

أى نظرها كما مر وبدأ بان لانها أم الباب فقال (نصب ان المبتدأ) حال كونه (أما) هاتى اصطلاحهم  
(واخبره برفعه) حال كونه خبر الهاتى اصطلاحهم أيضا وذلك (ك) قولك (ان زيدا ونظرا) أى صاحب  
نظر (ومثل ان) المسكورة الهمزة (ان) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغنى أن زيدا قائم ومثلهما أيضا  
(ليت) وذلك كقولك ليت مالافاحج منه والمتالية أى ما هي (فى العمل) لافى غيره اذان المسكورة الهمزة  
مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها خبرها فى حكم المفرد ومعنى أن التوكيد  
وأما ليت فعنها التمنى كاسيد كره الناظم (وهكذا كأن) الهمزة وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيدا  
أشد كذا (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيدا شجاع لكن بخيل وكذلك (لعل) وذلك  
كقولك لعل الحبيب قادم \* وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترن بما الكافة والإبطال عملها الاليت ففيها  
الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة وان بفتحها التوكيد كما أشار إليه بقوله (وأكدوا المعنى) يرجو بان كان  
المخاطب منكرا واستحسانا ان كان مفردا فان كان خالى الذهن لم يؤكد (بان) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها  
والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب إيجابا كان نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس قائم  
ومعنى ليت التمنى كما أشار إليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أى من محسن والذى (تمنى) فهي لالتمنى وهو طلب  
ملاطمة فيه بان كان مستحيلا نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل للشبيب

أومابه مسرورا وقولك ليتنى فنتظر من الذهب معنى كأن التشبيه كما أشار إليه بقوله (كأن) موضوعه  
(التشبيه) وهو الحاق ناقص بكامل فى الشرف أو فى الخسة فالاول نحو قولك كأن زيدا أشد الناس كقولك  
كان زيدا جارا وذلك إنما يكون (فى المحاكاة) أى فى المشابهة لغيره ومعنى لكن الاستدراك كما أشار إليه

وهكذا أصبح صار لها  
حتى وأنتك يزال مع

برج  
أربعها من بعد نفي

تنضح  
كذلك دام بعدما

الظرفية  
وهي التي تكون

مصدرية  
وكل ما صرفته مما

سبق  
من مصدر وغيره به

التحق  
ككن صديقا لا تكن

مجافيا  
وانظر لكوني مصباحا

موقيا  
(ان وأخواتها)

نصب ان المبتدأ أما

واخبر  
رفعه كأن زيدا ونظرا

ومثل ان أن ليت فى  
العمل

وهكذا كأن لكن  
لعل

وأكدوا المعنى بان أما  
وليت من ألفاظ من

تمنى  
كأن للتشبيه فى المحاكاة



بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يشوم ثبوته أو بانيات ما يشوم فيه فالاول كافي قوله يز بدشجاع لكنه ليس بكرم والثاني كافي قوله يز بدجبان لكنه كرم  
ومعنى لعل التبرج والتوقع كما أشار إليه بقوله (ولفرج) وهو طلب الامر المحبوب المستقرب المحصور (و)  
(توقع) وهو الاشفاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا التوقع فسيم للفرج وقيل هو أهم منه لكن  
يوقع المحبوب يسمى ترجيا ونوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(العلل)  
مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصدهم الثاني كقولهم لعل زيدا ما لك ولنا فرغ  
من الكلام عا بان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

(ظن وأخواتها)

أي نظائرها وبدأ بظن لانها أم البواب فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما متعولان لما عمل  
الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالخال (و) انصبها أيضا (كل فعل) يذكر (بعدها)  
أي بعد ظن (على الاثر) يقتضين ويجوز في غير النظم كسر الهمزة وسكون التاء الثالثة وعمل ذلك ما لم يعاق  
أو ترفع والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومجلا بسبب توسط ماله الصدارة بينا وبين معمولها نحو علمت زيدا  
فأثم والالغاء هو ابطال العمل لفظا لا محلا فاعمل بتوسطه والاعمال والالغاء حيث تدعى السوا ما وتأتي  
والاهمال حيث تأرجح فالاول يجوز بد ظننت قائم والثاني يجوز بد قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه  
نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (ك) الفعل في (خفته) أي ظننته وقد ترد ليقين كافي قوله

دعاني القواني عهين وخطني \* لي اسم فلا أدعي به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء قلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حطفت لالتقاء  
الساكنين و(حسبته) أي ظننته وقد ترد ليقين كافي قوله

حسبت التقي والجود خبر بمجاعة \* ربها اذا ما المرء أصبح ثاقلا

و(رجمته) أي ظننته وأما معنى كفته فليست مما نحن فيه لانها تعدي الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا  
أي كفته و(رايته) أي علمته وأما معنى أصرته فليست مما نحن فيه لانها تعدي الى مفعول واحد تقول  
رايت زيدا أي أصرته و(رجمته) أي علمته وأما معنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تعدي الى مفعول  
واحد تقول رجمت زيدا أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته والاعتدت حينئذ لمفعول واحد تقول علمت  
المسئلة أي عرفتها و(جعلته) أي صيرته ثقلا من حاله الى حاله و(انظنته) أي صيرته ثقلا من حاله الى حاله  
(وكل ما من هذه) الافعال (صرفته) كالاسم وامم الفاعل وامم المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فليعلمن  
فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجبا) من الشدة وخطنته قائما  
وحسبته صادقا وزعمته عالما ورايته محبوا ووجدته ناعما وعلمته صديقا وجعلته معيناً وانظنته خبيلا  
(و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) بظن زيدا قائما الى آخره ولا يخفى أن هذا القسم أعني ظن  
وأخواتها أنه أن يذكر في المنصوب بل ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان وامم ان ولما  
أنهى الكلام على ما عبر به فلا أخذ في الكلام على ما عبر به وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد  
والبلل وقد بدأ بالثبوت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

(باب بيان (الثبوت))

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واسملا ما التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفات من صفاته أو صفات ما ينطلق  
به فهو قسبان الاول يسمى نعتا حقيقيا وهو الارتفاع لضمير المنعوت والثاني يسمى سيبيا وهو الارتفاع لظن  
المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (الثبوت) بمعنى النعت المختص من (المرامح

ولستعملوا لكن في

استدراك

ولفرج وتوقع لعل

كقولهم لعل محبوبي

وصل

(ظن وأخواتها)

انصب بظن المبتدأ مع

الخبر

وكل فعل بعد ما عمل الاثر

كفته حسبته زعمته

رايته وجعلته علمته

جعلته انظنته وكل ما

من هذه صرفته فليعلم

كقولهم ظننت زيدا

منجبا

واجعل لنا هذا المكان

مسجدا

(باب الثبوت)

ثبوت امارات



لمنعوت (مستتر) يعود للمنعوت وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (لظاهر) أو ضمير بارز ثم إن المنعوت  
له عشرة أحوال الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنكران والتعريف ولا  
تجتمع بهم فذكرت واحدا لا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد من فوعا ومنصوبا ويجوز أن يجر وحده حالة واحدة ولا  
مفردا ونحوه مجموعا كذلك ولا مذكرا أو مؤنثا علوا ولا سفرا أو منكرا كذلك وإنما يجمع منها في الوقت  
الواحد أربعة واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير  
والتأنيث وواحد من التعريف والتكبير ولذلك لا يجمع النعت للمنعوت في جميع العشرة مما سواه كان حقيقيا  
أو سببيا وإنما يقيمه الاول في الاربعة المذكورة كما أشار الى ذلك بقوله (قائل القسمين) وهو الرفع لمنعوت  
مستتر يعود الى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من النعت ولفظا أول منصوب على أنه مفعول مقدم  
بقوله (أقيم) بقطع هذه (منعوت من عشرة) بسكون السين ضرورة (الاربعة) أي في أربعة من  
عشرة كما علمت من سابق وقد أتت من قوله أربع قوله (في واحد من أوجه الأعراب) الثلاثة وقد بينها  
بقوله (من رفع أو خفض أو نصب) وأدنى ذلك معنى الواو لأنه يبين لأوجه الأعراب الثلاثة كما علمت فإن  
جعل بيانا للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) في واحد (من الافراد) والضم (و) في واحد من  
(التذكير والضم) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف  
والتكبير) فتخلص أنه يتبع منعوت في أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فإن النعت  
فيه يتبع منعوت في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفي  
واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التعريف فقد تبعه في  
أربعة من عشرة (و) كقولنا يد (جاء معه نسوة حوامل) فإن النعت فيه يتبع منعوت في واحد من أوجه  
الأعراب وهو الرفع كافي الذي قبله وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الجمع وفي واحد من التذكير  
والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التذكير وأما الثاني فيلحقه في اثنين من خمسة  
في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتكبير ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقية بل  
يلزم الافراد وان كان المنعوت متبعا ومجموعا كما أشار الى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرفع لظاهر  
أو الضمير البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو اختل على قوله (أفرد) يقطع المعزة والتقدير  
وأفرد ثاني القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان شيئا مجموعا لان النعت  
كالفعل وهو ملازم للافراد اذا استند لظاهر لا على لغة كقولنا البراغيث كما أشار الى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد الفعل اذا ما استند • لان اثنين أو جمع كغفار الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للظاهر بعد مسند

ويشيع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المستند للظاهر كما أشار اليه بقوله (واحد له)  
أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لا يجمع ما معا كما لا يخفى والجر ويجرور متعلق بقوله  
(مطابقا) أي موافقا (لظاهر المذكور) فإن كان الظاهر المذكور مذكرا كذا كرأيت وان كان المنعوت  
مؤنثا (مثله قد جاء حرمان • منطلقا زوجها العبدان) فمطابق مفرد وان كان المنعوت غير مفرد  
ومطابق للظاهر في التذكير وان كان المنعوت مؤنثا وان كان الظاهر المذكور مؤنثا أفت النعت وان كان  
المنعوت مذكرا كما أشار الى ذلك بقوله (ومثله أي غلام سائله • زوجته) أي زوجها ذلك الغلام (عن ديتها  
المحتاج له) أي اليه والشاهد في قوله سائله فانه مطابق للظاهر في التأنيث وان كان المنعوت مذكرا أو إناك ان  
نحوهم أنه يتبع منعوت في الافراد لان كونه مفردا هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاق • ولما فرغ  
من الكلام على النعت فرغ من الكلام على المطلق حيث قال

لمنعوت  
يعود للمنعوت أو لظاهر  
قائل القسمين منه أقيم  
منعوت من عشرة لاربعة  
في واحد من أوجه  
الأعراب  
من رفع أو خفض أو  
نصب  
كذا من الافراد  
والتذكير  
والضم والتعريف  
والتكبير  
كقولنا جاء الغلام  
الفاضل  
وجاء معه نسوة حوامل  
وثاني القسمين منه أفرد  
وان جرى المنعوت غير  
مفرد  
واحد له في التأنيث  
والتذكير  
مطابقا لظاهر المذكور  
مثله قد جاء حرمان  
منطلقا زوجها العبدان  
ومثله أي غلام سائله  
زوجته عن ديتها  
المحتاج له



( باب بيان العطف )

وهو لغة الشيء والرجوع وأما اصطلاحاً فهو قسبان عطف بيان وهو التابع للوضع أو المخصص لموضوعه كما حامد  
غير المؤول بالمشقة وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك  
بقوله (واتبعوا) أي العرب أو النجاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف) عليه  
متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في إعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين  
الاسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله (وتستوي الاسماء والأفعال في) اتباع كل منهما (مثله) فتعطف الاسماء  
على الاسماء وتعطف الأفعال على الأفعال ومحل ذلك في عطف النسق (أن يعطف) أحد هذه الحروف  
التي هي (الواو) وهي لطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فيؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند  
المفقهة فيفرق بينهما أولئك جعلوا مطلق الماء شاملاً لأي ماء كان حتى المستعمل والمتجسس وجعلوا الماء  
المطلق خاصاً بما يسمى ماء بلا فيدة لفرق بين العبارتين اصطلاحاً فقهي (والفا) وهي للتقريب مع التعقيب  
لكن التعقيب في كل تنبيح فيه يقال دخلت مكة فالدنية إذا لم يكن بينهما المسافة الطريق ويقال أيضاً  
تزوج زيد فوله إذا لم يكن بين التزوج والولادة الأمدة الحل مع لحظة الوطء ويقدماته ولا يرد قوله تعالى  
أخرج المرحى فجعله غشاء أحوى وكذلك قوله تعالى فخلقنا العاقبة مضغة فخلقنا المضغة عظماً لأن التقدير والله  
أعلم في الأول فوضعت مضغة فجعله غشاء أحوى وفي الثاني فوضعت مضغة فخلقنا العاقبة مضغة فخلقنا المضغة  
عظماً (أو) وهي بعد الطلب للتخيير أن يمنع الجمع بين المتعطفين كما في قولك تزوجت هنداً أو اختها  
وللا باحقان جاز الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وبعد الخبر للإيهام أن كان المشكك عالماً  
بالحكم لكننا نعلمهم على السامع كما في قوله تعالى وإنا أنزلناكم على هدى أو في ضلال مبين والشك أن كان المشكك  
مرتد في الحكم كما في قولك جازي يداً وعمر واذن تعلم أيهما جاء (وأم) وهي قسبان متصلة ومتفصلة فالمتصلة  
هي المسبوقة بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو أو بهجرة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم  
أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما في معناه كما أدري وما أباي وليت شعري والمتفصلة وتسمى  
المتقطعة وهي التي لم تسبق شيء من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجل وعطفها للفرد  
قليل بل قيل ليست عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة (وتما) يضم اثنتي عشرة للتقريب مع التراخي بحيث يكون بين  
المتعطفين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً مما مر وقد تردد بمعنى الواو كما في قوله تعالى فخلقكم من نفس  
واحدة ثم جعل منهن أزواجهاً بمعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهن الرديني تحت الشجاج • جرى في الأنايب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها قبله في ظرف أو مفعول أو شرط أيضاً كونه  
جزءاً له أو حكاؤه كونه ظاهراً أو مفرداً (تنبيه) أعمال بغل النظم في بعض المواضع كما صنع الأصل حيث قال  
وحتى في بعض المواضع لأن ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لأن كل حرف من هذه الحروف له معان  
غير العطف لكن أجيب عن الأصل بأنه إنما يخص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لأن العطف بها قليل على  
أنه يعمل رجوع قوله في بعض المواضع بجميع الحروف لا بخصوص حتى (وبل) بعد تنقي أو نهي أو إيجاب أو  
أمر وهي في الأولين لا ثبات الحكم لما قبلها أو ضده لما بعدها وفي الأخيرين تصرف الحكم إلى ما بعدها ويصير  
ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم بذلك كراهة لا يعطف به أحد الاستفهام  
فلا يقال أضر بزيد بل همراً (ولا) جداً أمراً وإيجاباً تماثلاً أو تضاداً على الراجح نحو ما ابن أخي لابن عمي  
وهي لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (ولكن) بعد تنقي أو نهي وهي للاستدراك (أما) بكسرة الهمزة  
على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل مجرد التفضيل والعطف أو أو قبلها

( باب العطف )

واتبعوا المعطوف

بالمعطوف

عليه في إعرابه المعروف

وتستوي الاسماء

والأفعال في

اتباع كل مثله أن يعطف

بالواو والفاء أو أم وتما

حتى وبل ولا ولكن أما







أ كنع أبسع أ تبع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جماعة كنعاء بجمعاء بجمعاء ه ولما انتهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكده كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كاهوا أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو بمرادفها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالأول كقولك قام رجل رجل الثاني كقولك الشاهر

لا لا أبو ح مجب بقية انها ه أخذت على عنوانها وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يعني ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار إلى انتهاء الباب وما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البديل فقال

(باب بيان البديل)

وهو لغة العوض واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة يبدل من متبوعه كما جازى بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا سمعوا فاعمل) بفتح الهمزة (لأنه لا) أي منع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي وإسقاط الاختلاف عن عطف واحترز بقوله بالحكم للثاني عن التعت والتوكيد وعطف البيان فان الحكم فيه الأول لا للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فلهذا وان كان الحكم فيه للثاني كالأول لكن لم يخل عن العطف وجواب إذا جلة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لأن العطف بأدوية لا أحد الشئين أو الأشياء فكأنه قال فاجعل أحدهما (في امره) من رفع ورفع وصرفه في الاسم أو رفع ورفع وصرفه في الفعل (كالأول) أي مثل الأول منها حال كونه (ملقبا) بكسر القاف المشددة صيغة تسم الفاعل (له) أي لا جرم (بلفظ البديل) أي بلفظ هو البديل ولما ذكر حكم البديل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد الثاني ما أريد بالأول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الأصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببديل الكل من الكل بل يشمل غيره إذ بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء لكن لا يجب عن الأصل بأن المراد بالشيء المساوي لامطابق الشيء وما عبر به الناظم هو ما عبر به إليه وروى عن ابن مالك بديل المطابق وهو أولى له لاجتهاده لاسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحكيم الله في قراءة الجبر (وبعض) من كل أي ويبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءا من الأول فليلا كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا (والغشال) أي وبدل اشتغال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البديل وان لم يكن كاشتغال الخرف على النظر (وغشا) أي وبدل غلط وليس المراد أن البديل نفسه غلطا بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلط وضابطه أن لا يقصد ذكر الأول بل يسبق إليه لسانه (كذلك اضرب) أي بدل اضرب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم بعد الاختيار به يبدوله أن يخبر الثاني رحيش (فما عطف) أي فالبديل عطف به هذا القسم وقد أغفل الناظم سادسوهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الأول ثم يبين فساد ذلك لقصدية صد ذكر الثاني لا يقال بكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لأنهما مع ذلك إذ الغلط في اللسان والنسيان في الجمان وقبض الناظم لما ذكره من الأقسام على الفقد والنسيان حيث قال فالأول أعني بدل الكل من الكل (ك) قولك (جاء في زياخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقولك (أكل عتدي رغيف نصفه) ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق البديل منه مذكور كإكمال الناظم أو مقدر كإثبات قوله تعالى والله على الناس حجج اليقين استطاع إلى سبيل أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتغال كقولك (قد رسل إلى) بفتح الهمزة (زيد علمه الذي درس) أي درسه (و) الرابع والآخر من السدس أعني بدل الغلط و بدل الاضراب و بدل النسيان (قد رسل اليوم بكرا الفرس) فإن قلت بكرا دون

وان تؤكده كلمة أعدتها  
بلفظها كقولك انتهى  
انتهى  
(باب البديل)  
إذا سمعوا فاعمل مثله فلا  
والحكم للثاني وعن  
عطف خلا  
فاجعله في امره كالأول  
ملقباً له بلفظ البديل  
وكل وبعض واشتغال  
وغشا  
كذلك اضرب ما عطف  
انفط  
يكافي زياخوك و  
عتدي رغيف نصفه  
وقد رسل  
الذي زيد علمه الذي  
درس  
وقد رسل اليوم بكرا  
الفرس  
لن قلت بكرا دون



فقد بان سبق اليه لسانك (ف) لفظ الفرس في المثال المذكور (غلط) أي بدل غلط (أوقلته) أي بكرا  
 (قصدا) بان قصدا ولام بعد الاخبار به بذلك أن خبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل  
 اضرب لا غلط و يسمى بدل البداء كما علمت أو قلته فقد انتم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس  
 فلفظ الفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها في بدل الامم من الامم ومثال بدل الفعل من فعل ما ذكره في  
 قوله (والفعل) أي وبدل الفعل (من فعل ك) فقولك (من يؤمن) بما حابه النبي صلى الله عليه وسلم (يؤب)  
 على اجماله (بدخل جنائنا بدل) (فيما تعب) فن شرطية و يؤمن فعل الشرط ويؤب جواب الشرط وبدخل  
 جنائنا بدل من يؤب وهو بدل كل من كل لان المراد بالتوابع دخول الجنان ولم ينه فيها تعب بدل من يدخل  
 جنائنا وهو بدل اشتغال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقسمت بعضه ليدل الكل من  
 الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق آثاما ايضا غفله الغفيل وليدل البعض من الكل بما اذا قلت ان تصل  
 تسجد لله يركع وليدل بالاشتغال بقول الرازي

ان على اعتقان تبايعا • تؤخذ كرها أو بحسب طائفا

وليدل الغلط والاضراب والنسيان عما اذا قلت ان تأتينا نأنا لنعطيك فان قلت تأتينا من غير قصد بان سبق  
 لسانك اليه ففسا لنا بدل غلط وان قلت تأتينا قصدنا بان قصدنا ولا ثم بعد الاخبار به بذلك أن خبر بفسا لنا  
 ففسا لنا بدل اضرب و يسمى بدل البداء كما تقدم وان قلت تأتينا قصدنا تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت  
 ذكر نأنا ففسا لنا بدل نسيان • ولما انتهى الكلام على سر فوعات الاسماء فرغ في الكلام على منصوباتها  
 فقال

(باب بيان منصوبات الاسماء)

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوبة بل من الاسماء ومنصوبات هي الاسماء بالإضافة في كلامه ما من إضافة الصفة  
 للموصوف ومن الإضافة التي على معنى من ومن الإضافة اليبانية وقد بينها بقوله (ثلاثة من سائر الاسماء خلت)  
 أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة إلى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعولاهن  
 (وهذه) المذكورات هنا (عشر نلت) أي نلت الثلاثة المتقدمة (ولها) أي كل هذه العشرة (تأتي على  
 ترتيبه) أي ترتيب كل (أولها) الذي ذكر مفعوليه (والضمير في به هو دالي الموصوف المحذوف والتقدير لم  
 مفعوليه (وذلك) أي المفعول به هو (اسم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما في قولك ضربت زيدا أو محلا  
 كما في قولك ضربت هذا أو تقديرا كما في قولك ضربت الفتي وحال كونه قد (وقع • عليه) أي تعلق به  
 (فعل) لغوي وهو الحدث اباننا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو قبا كقولك لا تحذروا أهل التقوى  
 وهو قسمان لا ثالث لهما كما شار اليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد أعصر) فلا يخرج عنهما (وقد مضى التمثيل  
 للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (فبيان أيضا) أحدهما (متصل)  
 وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثله) أي مثال  
 المنفصل (اي) حيث (أوابانا) حيث (من التبعة) أكرم بالذي حيانا هذا ليس محط المثال وانما هو تيم  
 اقتصر النظم في تمثيل كل من المتصل والمنفصل على ضمير في التكلم ولم يذكر غير ما علمه بالمقايسة كما أشار  
 اليه بقوله (وقس بذين) أي بذين الضمير بن أعني اي وايانا (كل ضمير فصل) من ضمائر الخطاب كما في  
 قولك اي يا زيد أكرم متواياك يا عندا أكرم متوايا كما يزدان أو يا عندا أكرم متوايا كما يزدان  
 أكرم متوايا كن يا عندا أكرم متوايا القاب كما في قولك زيد يا يا أكرم متوايا يا أكرم متوايا  
 والزبدان أو يا عندا أكرم متوايا أكرم متوايا يا أكرم متوايا يا أكرم متوايا يا أكرم متوايا يا أكرم متوايا  
 قبل أي بالضمير بن الذين ذكرنا قبل ذلك في المتصل (كل ضمير متصل) من ضمائر الخطاب كما في  
 قولك أكرم متوايا أكرم متوايا أكرم متوايا أكرم متوايا أكرم متوايا أكرم متوايا أكرم متوايا أكرم متوايا

فقد فقط  
 أوقلته قصدا فاضرب  
 فقط  
 والفعل من فعل كن  
 يؤمن يوب  
 بدخل جنائنا لم يزل فيها  
 تعب  
 (باب منصوبات  
 الاسماء)  
 ثلاثة من سائر الاسماء  
 خلت  
 منصوبة وهذه عشر  
 نلت  
 وكما تأتي على ترتيبه  
 أولها الذي ذكر مفعوليه  
 وذلك اسم جاء منصوبا  
 وقع  
 عليه فعل كاحذر  
 أهل الطمع  
 في ظاهر ومضمر قد  
 انحصر  
 وقد مضى التمثيل للذي  
 ظهر  
 وغيره فبيان أيضا متصل  
 كجاءني وجاءنا متصل  
 مثاله اي أولها  
 حيث أكرم بالذي حيانا  
 وقس بذين كل ضمير  
 فصل  
 وبالذين قبل كل متصل



فكل قسم منهما قد  
 انحصر  
 ما جاء من أنواعه في اثني  
 عشر  
 (باب المصدر)  
 وان ترد تصريف نحو  
 لما  
 فقل يقوم ثم قل قياما  
 فليجىء ثالثا فالمصدر  
 ونصبه بفعله مقدر  
 فان يوافق فعله الذي  
 جرى  
 في اللفظ والمعنى فلفظيا  
 روي  
 أو وافق المعنى فقط وقد  
 روي  
 بغير لفظ الفعل فهو  
 معنوي  
 فقم قياما من قبيل الاول  
 وقم وقفا من قبيل ما يلي  
 (باب الظرف)  
 هو اسم وقت أو مكان  
 اتصبت  
 كل على تقدير في ضد  
 العرب  
 لئلا تأتي ظرف المكان  
 بهما  
 ومطلقا في غيره فليعلم  
 والنصب بالفعل الذي به  
 جرى  
 كسرت ميلا واعتكفت  
 أشهره أولية

باعتدات وظواهر الغائب كأي قولك زيدا كرمته وغنما كرمته لزيدان أو لظنهما كرمتهما لزيد  
 أكرمتهما والهندسات كرمتهن وحيتن (فكل قسم منهما) أي من المتصل والتفصيل (قد انحصر) ما جاء  
 من أنواعه أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان التكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب  
 وجعلتها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيها تقدم أعماله الكاف والهاء في المتصل ولما في المتفصل والواو في  
 حروف خطاب وغيبة وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة بمجموع الهاء والالف  
 للزوم الالف وحكي السير في أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في التسهيل ولما تكلم على المفعول بما خذيتكم على  
 المصدر فقال

(باب بيان المصدر)

وهو اسم الحدث الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فإنه اسم الحدث الغير الجاري على فعله نحو توشأ وضوا  
 واغشغل غلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وإنما المراد بيانه من حيث أنه نصب مفعولا مطلقا  
 وهو ما مو كذا لعله نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضربا الأمير أو لصدده نحو ضربت  
 ضربتين وقد ذكر النظم ضابطا للمصدر توضيحا للتعليل حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أي نحو ياله  
 إلى صيغ مختلفة (فقل) في مضارع (يقوم ثم قل في مصدره) (قياسا) بقل في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم  
 (فليجىء) حال كونه (ثالثا) في تصريف الفعل (قد) هو (المصدر) وهذا العمل هو محسب ما جرى في  
 العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالصدر والافتقار بجي المصدر أولا كما إذا انقطعت أولا  
 بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد بجي ثانيا كما إذا انقطعت أولا بالماضي ثم بالصدر وهكذا وقد بجي رابعا كما إذا  
 انقطعت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالماضي ثم بالصدر وهكذا وقد كرر حكمه بقوله (ونصبه بفعله مقدر) وهو فاعل  
 لفظي ومعنوي فالاول ما وافق فعله في اللفظ والمعنى والثاني ما وافقه في المعنى فقط كما أشار إليه بقوله (فان  
 يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في ذلك (في اللفظ) من حيث الحروف لا الحركات والسكنات  
 (د) (في المعنى فلفظيا روي) وهذا هو القسم الاول (أو وافق) فله في (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد  
 روي) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوي) وهذا هو القسم الثاني وإذا عرفت ذلك (فقم قياما من  
 قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقفا من قبيل ما يلي) وهو المعنوي وهذا التقسيم يحتاج إلى على ما ذهب  
 إليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المدكور معه وأما على ما ذهب إليه غيره من أنه منصوب بالفعل  
 مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لا أن فعله لا يكون إلا لفظا ولما تكلم على المصدر أخذ بتكرار  
 على الظرف فقال

(باب بيان الظرف)

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ما ذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) (قد) (اتصبت) (في) (عرب) على  
 تقدير (معنى) (في) وهو الظرفية (عند العرب) لأن العبرة بهم دون غيرهم وهو ذلك (إذا أتى ظرف  
 المكان) حال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كما قام وخالفه ورواه إلى آخر الامثلة لا بد في اسم  
 المكان واحترز بذلك عما إذا كان ظرف المكان محصيا بان دل على مكان معين كسجد ودار ونحو ذلك  
 فإنه لا ينصب على الظرفية إلا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار إليه  
 بقوله ومطلقا (في غيره) أي غير ظرف المكان (فليعلم) فلا فرق بين أن يكون مبهما أم لا كما أشار إليه  
 ما دل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وصابط كل ما لا يصلح هو المتي ولا يكتم والثاني ما دل على زمان  
 معين كيوم ويومين وصابط كل ما يصلح هو المتي لا يكتم وعلم من ذلك أن المعتمد من قبيل الفحص خلافا  
 لمن جعله قسما ثانيا ولم يذكره بتقديم أن الظرف تنصب احتاج إلى بيان ما اتصبت به فقال (والنصب)  
 للظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أي مع (جرى) فالمكان (ك) قولك (سرت ميلا  
 د) الزمان كقولك (اعتكفت شهرا) جمع شهر (أولية) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر



(أو يوما) وهو من طلوع الفجر إلى شروق الشمس (أو سبعا) جمع سنة (أو مدة) وهي القطعة من الزمان  
 (أو جمعة) وهي الأسبوع (أو حيناً) وهو اسم لزمان مبهم (أو قم صباحاً) وهو من نصف الليل إلى الزوال  
 (أو مساءً) بفتح الميم والميم والميم وهو من الزوال إلى نصف الليل (أو سحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا  
 تنوين إذا أرخت بسحر ليلة بعينهاو بالتنوين إذا لم ترد به ذلك (أو غداة) وهو من وقت صلاة الصبح إلى  
 طلوع الشمس (أو بكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله  
 (إلى السفر) متعلق بقم وهو راجع إلى ما بينهما (أو) فم إليه (ليلة الاثنين أو) فم إليه (يوم الأحد أو صم  
 غدا) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أو صم غدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية له (أو لا بد) وهو  
 مرادف للسرمه وكذلك الأمد وإن أغفلنا العلم وقد تم تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو)  
 قولك زيد (سراياه) والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) مر (خلفه) وخلفه بفتح الخاء  
 المتحجرة ضد أمام أوسر (وراءه) وراءه بالهمزة مرادف لخلف أوسر (قدماه) وقدام بضم القاف وتشديد  
 الدال المهملة ضد خلف أوسر (عينه) وبين ضد شمال أوسر (ذلك) وشمال بكسر الشين ضد بين أوسر  
 (تلقاه) أي مقابلة (أو) مر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) مر (تحت) وهو ضد فوق أوسر (إزاء)  
 بكسر الهمزة الأولى مع المسو هو بمعنى تلقاه (أو) مر (عنده) بكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع  
 (أو) مر (خلفه) بالمعنى قريب منه (أو) مر (عنده) وهو اسم لما قريب من المكان (أو) مر (دونه)  
 وهو اسم للمكان الأسفل (أو) مر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) مر (بعده) وهو اسم للمكان  
 المتأخر أوسر (هناك) وهو اسم إشارة للمكان البعيد أوسر (ثم) بفتح التثنية وهو بمعنى هناك أوسر  
 (فرسخاً) وهو ثمانية عشر ألف خطوة أوسر (بربدا) وهو أربعة فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب  
 (قف) موقفاً سعيداً وفي ذلك إشارة إلى مفضل وهو من معتل لغاه فقط كوقوف يكون بكسر العين ومن معتل  
 اللام وحدها كرمي أو مع الغاء كوفي يكون بفتح العين كرمي موقوف من الأجوف كبيع يكون بكسر العين  
 لكن يدخله النقل كبيع ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعة مضمومة كافي كل  
 وطلع ومفتوحة كما في شرب وذهب فتقول ما كل ومطلع ومضرب ومذهب سواء كان المراد منه الزمان أو  
 المكان أو المصدر فإن كانت عين مضارعة مكسورة كافي مضرب ومكسب كان بفتح العين في المصدر وبكسرهما  
 في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما المصدر وبالكسر إن أردت به  
 اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ومبرج بضم  
 الميم وفتح الراء فيهما \* ولما تكلم على الظرف أخذ يكلم على الحال فقال

(باب بيان الحال)

وهو اسم على الشخص من خير أو شر واسم على ما ذكره الناظم بقوله (والحال) هو (وصف) اسم كان  
 أوجهاً وظرفاً وأجراً ومجروراً (ذوات صاب) لأنه فاعل نصب لعرب الفضلات والمراد بالذات ما ليس جزءاً  
 من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والالورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عبث  
 واحتقر بذلك عن الخبر في نحو قولك من بد ضاحك (آتي) بهذا الهمزة على أنه اسم فاعل لا يتصرف على أنه  
 فعل ماض حال كونه (مفسر المبهمة الحيات) محسوسة كانت كافي قولك جاء زيداً كبا أو غير محسوسة  
 كافي قولك تكلم زيداً صادقاً واحتقر بذلك عن التمييز في نحو قولك لله در مغارماً وكذلك نعت النكرة  
 المنصوبة في نحو قولك رأيت رجلاً كذا (وإنما يؤتى به) حال كونه (منكراً) ثلاثيهم كونه تعالى إذا كان  
 صاحباً منصوباً بوجه غير عليه ومجاهاً معرفتي الظاهر ما بالاضافة نحو جاء زيداً أو بال نحو أرسلها  
 العراك أو بالعلمية نحو جاءت أم حليل يداد فان يداد علم جنس على التبدل فهو قولك بالثكرة فوحده بمعنى

أو يوماً أو سبعا  
 أو مدة أو جمعة أو حيناً  
 أو قم صباحاً أو مساءً  
 أو سحر  
 أو غداة أو بكرة إلى  
 السفر  
 أو ليلة الاثنين أو يوم  
 الأحد  
 أو صم غدا أو صم  
 أو لا بد  
 واسم المكان نحو سر  
 أمامه  
 أو خلفه وراءه قدماه  
 بينه مثاله تلقاه  
 أو فوقه أو تحته إزاءه  
 أو معه أو عنده أو عنده  
 أو دونها أو قبله أو بعده  
 هناك ثم فرسخاً ربداً  
 وههنا قفاً سعيداً  
 (باب الحال)

الحال وصف وذات صاب  
 آتي  
 مفسراً لمبهمة حيات  
 وإنما يؤتى به منكراً



منفردا والعراك بمعنى معتركة وبداد بمعنى متبددة (وغالباً) أي في الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخراً) بعد  
 صاحبه ولو لمفعولاً وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخر الآلة فلهذا شأن الفضلات التأسر وذلك (ك) قولك  
 (جاء زيد) حال كونه (راكباً مفلوجاً) وقد ضربت عبده (حال كونه) مكتشفاً (تداني في ذلك) منكراً  
 ولا يكون الا كذلك نظر الحقيقة ومؤخراً كما هو الغالب (تنبيه) يصح أن يكون قوله مفلوجاً حالاً من زيد  
 وأن يكون حالاً من الضمير في قوله راكباً وعلى الأول تكون حالاً مترادفة وعلى الثاني تكون حالاً متداخلة  
 (وقد يجي) أي الحال (في الكلام) على خلاف الغالب (أولاً) كافي قولك كيف جاء زيد فكيف حال  
 وقد جاء أولاً قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف طاء الصدارة لتضاهي الاستفهام والغالب أن  
 يكون الحال مشتقاً من متقدماً (وقد يجي) (حال كونه) (جاءلاً) (لفظاً) (مؤولاً) بمعنى كافي قوله تعالى فأنظر وانبات  
 أي متفرقين وقد يجي غير منقول كافي قوله تعالى هو الحق مصداقاً له قال غير منقول بل لازم للحي  
 (وصاحب الحال الذي تقرر) فيما تقدم (معرف) حقيقة قد تقدم في الأمثلة السابقة وحكما بأن كان ذكره  
 مؤخراً عن الحال كافي قوله

ليشرو حاشا ليل يلوح كأنه حال

أو مخصصة بوصف كافي قوله تعالى ولما جاءهم كتابهم من عند الله مصداقاً بصب مصداقاً كافي به أو إضافة  
 كافي قوله تعالى في أربعمائة يوم سواء أو يعمول كافي قولك عجب من ضرب القيل شديداً أو مضافة للمعوم  
 بأن وقعت بعد التي كافي قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا طغياناً ومن جملة طغيانهم حال من قرية  
 لتكونها نكرة مفيدة للمعوم لوقوعها بعد التي أو شبه التي وهو النهي كافي قولك لا يبلغ شخص على آخر  
 منفسلاً وهذا كما سماه باعتبار الغالب (وقد يجي) (حال كونه) (منكراً) حقيقة بأن كان نكرة ليست  
 في معنى المعرفة كافي قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على السواضلى وراءه رجال قياماً ولا يقاس عليه  
 ولما أنهى الكلام على الحال شرع في الكلام على التمييز فقال (باب) (بيان) (التمييز)

ويقال التمييز والتفسير والتفسير والتبيين والمبين وهو لغة فعل الشيء عن غيره قال تعالى واعتادوا اليوم أيها  
 الجرمون أي اتفعلوا من المؤمنين المؤمنين (تعرينه) اصطلاحاً (أمم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فرق التمييز  
 فيه الحال (ذوات صاب) ويجوز جزمه بمن الأمييز العدد والفعل في المعنى ولذلك قال ابن مالك  
 وأجر من أن شئت غير ذي العدد والغافل المعنى كطبع قساقس

ونخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقاً فإن منه ما ليس بتمييز كافي قولك مررت برجل ومنه  
 ما هو تمييز كافي قولك ثلاث رجال وقفيز بر (فصرنا) أي ذلك لأمم (نسبة) في جملة ويسمى ذلك تمييزاً بالجملة  
 وضابطه ما رفع إبهام نسبة في جملة (أو) (ل) (لغات جنس فصرنا) ويسمى تمييزاً بالمفرد وضابطه ما رفع إبهام أمم  
 قبله يحمل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز الجملة والآخر تمييز المفرد والأول قد يكون محمولاً إما عن الغافل  
 (ك) ما في قولك (انصب زيد عرفاً) فإن الأصل انصب عرفاً زيد عرفاً (قدرا) فإن الأصل قد عرفاً  
 وأنى بالمضاف تمييزاً فصار انصب زيد عرفاً (و) كافي قولك (قدرا) زيد عرفاً (قدرا) فإن الأصل قد عرفاً  
 قول الاستناد كأن تقدم وإما عن المفعول كافي قوله تعالى وجبرنا الأرض عيوناً فإن الأصل واقفاً وعيوناً  
 عيون الأرض قول التعلق بالمضاف إلى المضاف إليه إلى آخر ما تقدم (و) إماماً عن المستند كافي قولك (لكن  
 أنت أعلى منزلاً) فإن الأصل منزلت أعلى خلف المضافات تفصل الضمير وأنى بالمضاف تمييزاً فصار أنت أعلى  
 منزلاً والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو فاعلاً أو مفعولاً أو فاعلاً أو مفعولاً أو فاعلاً أو مفعولاً  
 المعنى وحكمه النصب كما قال ابن مالك في ألفت

والفاعل المعنى الصين بأفعلا • مفعلاً كأنث أهل منزلاً

وقد لا يكون فاعلاً في المعنى وهو مفعول التفضيل بعينه نحو أنت أفضل ضحية وحكمه الحر بالإضافة كما مثل

وغالباً يؤتى به مؤخراً  
 كما مر بدراً كجاء مفلوجاً  
 وقد ضربت عبده مكتوفاً  
 وقد يجي في الكلام أولاً  
 وقد يجي جليلاً مؤولاً  
 وصاحب الحال الذي  
 تقرر

معرف وقد يجي منكراً  
 (باب التمييز)

تعرينه أمم ذوات صاب  
 فصرنا

نسبة وأذلت جنس فصرنا  
 كأنصب زيد عرفاً وقد

علا  
 فصرنا ولكن أنت أعلى  
 منزلاً



الاذا كان افضل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انما اكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا من شيء  
 أصلا نحو امتلا الخوض ما موقدة قارسلوا كرمه أم (و) الثاني قد يكون واقعا بعد العدد الصريح  
 (ك) كقوله (اشترت أر بها نعاجا) أو الكنانى كقوله كرم عبد الملك وقد يكون واقعا بعد  
 المقادير كما أشار اليه بقوله (أولشترت أر بطل ساجا) وهذا مقدار وزنى (أو بعته مكبة أرزا) وهذا  
 مقدار كيلي (أو) بعته (قمر بلع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساسي وعلم من ذلك أن العدد ليس  
 من جهة المقادير وهو قول المحققين لأنه ليس المراد به المقادير وإنما المراد به الحقيقة فإذا قلت عندي عشرة  
 رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندي مقدار عشرين رجلا الأعلى  
 معنى آخر بخلاف المقادير فإذا قلت عندي رطل زيت فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقةه ولذلك يصح  
 أن يقول عندي مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن يشكروا) خلافا للكوفيين  
 ولا حاجة لطرف قوله • وطبت النفس بأقيس عن عمرو • لا مكان حمل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن  
 يكون) أي التمييز (مطلقا) أي لا غالب فقط كقوله (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه • ولا يفرغ  
 من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال

### (باب بيان الاستثناء)

المناسب منه على المستثنى لأن الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الأواحدى أو انما  
 وعلى هذا في كلام الناطم استخدام لأنه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فإنه لا يصح أن  
 يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وإنما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف  
 والتقدير (أخرج به من الكلام) السابق (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (أخرج به من حكمه) أي  
 لم يسلط عليه الحكم أساسا والألزم التناقض لأنه يصير داخلا خارجا في الكلمة المشرقة يجب على المتكلم  
 أن يلاحظ أن الحكم ينفي الأولوية من نصب على غير المولى سبحانه وتعالى والكفر والعياذ بالله تعالى (و) هو  
 وإن خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قبل (أخرج به) ولو يجب ما فهم منه عرفا فشم ذلك الاستثناء  
 المتقطع فإنك إذا قلت جاء القوم ففهم من ذلك عرفا مجي ما يتعلق بهم كالجبر فإذا قلت الجار ففهم من ذلك  
 من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولو سكن في اللفظ ففهم من ذلك عرفا (واللفظ الاستثناء) أي  
 أي اللفظ المفيد للاستثناء (التي له حوى) أي جمع (الا) وهي لا تكون إلا حرفا (وغير) بالرفع  
 (وسوى) كرضا (سوى) كهدي (سوا) بالقصر للضرورة والافهوا بالهاء و بناء ولا يكون كل  
 من غير وسوى بلغاتها الأربع الأسماء (خلا) و (عدا) و (حاشا) وقد يقال حاشا كإيأى ركل من هذه  
 الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية (فهم) بكون العين للضرورة أي مع الاستثناء (الانصب) وجوبا  
 (ما أخرج به) (المن) كلام (ذي تمام) بأن يذكرفيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبقه نفي  
 ولا شبه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا هو) كقوله (قد رأيت القوم الا واحدا) وكقوله  
 صررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الأحوال الثلاثة منصوب بالأعلى الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي  
 ما أخرج به (المن) كلام (ذي تمام) بأن يذكرفيه المستثنى منه لكنه غير موجب بان (اتنى) ولو حكما  
 بأن تقدم عليه نفي أو شبهه (فأبدان) بنون التوكيد الخفيفة المستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا)  
 فالارجع الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متعللا بان (استثنيت من جنسه) فيترجع حينئذ الابدال  
 ونصف النصب (وما سواه) وهو الاستثناء المتقطع بان استثنيت من غير جنسه (ك) كنهه بكسبه (فيترجع  
 حينئذ النصب ويضعف الابدال عند نفي عيم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب بل هم جاء التنزيل قال  
 تعالى ما لهم من علم الا انما الظن أجمت السبعة على النصب فالتصل (ك) قولك (لن يقوم القوم

وكاشترت أر بها نعاجا

أو اشترت ألف رطل

ساجا

أو بعته مكبة أرزا

أو قدر بلع أو ذراع خزا

وواجب التمييز أن يشكروا

وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام

ما خرج

من حكمه وكان في لفظ

أندرج

ولفظ الاستثناء الذي له

حوى

الاوغير وسوى سوى سوا

خلافا حاشا تقع الا انصب

ما أخرج به من ذي تمام

موجب

كقام كل القوم الا واحدا

وقد رأيت القوم الا واحدا

وان يكن من ذي تمام

اتنى

فأبدان والنصب فيه ضعفا

هذا اذا استثنيت من جنسه

وما سواه حكمه بكسبه

لن يقوم القوم



الاجمعي بالرفع على الابدال ويجوز الاجمعي بالنصب على الاستثناء لكن الابدال أرجح (والنصب في المنقطع كقولك لن يقوم القوم (الاجمعي) على الاستثناء (أكثر) من الرفع على الابدال عيسى بن جهم كما علمت وهذا كله اذ لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه والاوجب النصب سواء كان الاستثناء متصلا أو متقطعا لقول ما قام الازي هذا القوم وما فيها الاسما أحد ولا يجوز الاتباع لان التابع مادام تابعا لا يتقدم على المتبوع (وان يكن) أي ما أخرجت الا (من) كلام (نافس) بان لم يذ كر فيه المستثنى منه ويسمى الاستثناء سبقتا مفرغا (فالاقتضا لقيت) لفظا وان كان لما تفرقت (والمعامل) قد (استقلا) بالعمل في المستثنى وذلك (ك) قولك (لم يبق الا بورك أولا) بقصد البدال (و) كقولك (لا أرى الا أنك مقبلا) ولا يقع الاستثناء المرفغ في الايجاب الا ان أخذ كقولك سمعتك اليوم الجمعة ولما ذكر حكم المستثنى بالاذكر حكم المستثنى بالبواق حيث قال (ونقص مستثنى على الاطلاق) أي من غير تفصيل (يجوز) أي لا يمنع (بعد السبعة البواق) وانما فسرنا الجواز بعدم الامتناع ليمدق بالوجوب فان خفض المستثنى واجب بعد غير وسوى بلغتها لانه مضاف اليه ويطلق غير سوى بلغتها ما يعطاه الاسم الواقع بعد الامن وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب نحو قام القوم غير زيد بنصب غير لكن على الحال ومن وجهان الاتباع بعد الكلام التام غير الموجب الى آخر ما تقدم وأما بعد خلا وعدا وحاشا فالتفصيل جائز على تقدير الحرفية والنصب جائز ايضا على تقدير الفعلية لقول قام القوم خلاز يدالجرح وخلاز يدالنصب وعدا زيدا جرحا وهذا زيدا بالنصب وحاشا زيدا الجرح وحاشا زيدا بالنصب وهذا كله عند التجرد عن ما وأما عند الاقتران بما فيتعين النصب لأن المصدرية لا يليها حرف الجر لانها لا توصل الا بالجر والجر مع ما يثاب على ز يانها لا يعمل عليه واصل التام نظر اليه فيعمل النصب جائز حيث قال (والنصب ايضا جائز لن يشاه بما خلا) نحو قام القوم ما خلاز يد (و) (بما عدا) نحو قام القوم ما عدا هرا (و) (بما عدا) نحو قام القوم ما عدا كرا وبقى على التام كالاصل من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون فالأول كافي حديث ما أنهر القوم وذ كرام الله عليه فكلوا ليس السن والظفر والثاني كافي قولك اتقوا لا يكون زيدا للمستثنى مما يجب عليه لكونه خبرا لها ولما انتهى الكلام على الاستثناء مفرغ في الكلام على الامة عمل ان فقال

(باب) بيان (لا العامة عمل ان)

واحتقر بذلك عن الزائدة كافي قوله تعالى ما منعك أن تسجد والناحية كافي قوله تعالى لا تعربوا الزنا والدعائه كافي قوله تعالى لا تؤاخذوا العامة عمل ليس كافي قولك لا رجل قاشما بل رجلا ن وأرجال (وحكم لا تكتم ان في العمل) فتنبص الاسم وترفع الجرح لكن لا تختص بالنسبة المباشرة كما أشار اليه بقوله (فانصب بها منكرها اتصل) بخلاف ما عرفوا المنكر الذي لم يعمل بها فان كلامهما يرفع مع التثوين كاسيائي في كلامه (مضافا أو مشابه انصاف) بخلاف ما لو كان مفردا والمراد به هنا ليس مضافا ولا مشابها انصاف فانه يبنى كاسيد كره فالمنصاف (ك) قولك (لا غلام) رجل (حاضر مكان) وشابه المنصاف وهو ما يتعلق به شيء من تمام معناه كقولك لا قبيلها فله محمود ولا طالعها جليل موجود ولا خير لمن زيد حاضر ولا ثلاثة وثلاثين هناك ولما كان مقتضى ما تقدم أنه يتعين اسمها ولا يجوز الغاها ولو تكررت استتبعك عليه بقوله (لصكن اذا تكررت) كافي قولك لا غلام رجل ولا بعد اسراء حاضر ان (أجوبها • كذا) أي مثل ذلك (في الاصل أو الغيبة) فيجوز حينئذ الاعمال والاتقاء (وهذا مفرد اسمها) بان لم يكن مضافا ولا مشابها ولو شئ أو مجموعا (أزعم البنا) له على ما ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتح يبنى على الفتح وان سكتا بنصب بالياء يبنى على الياء وهكذا لكن يجوز في جمع المؤنث السالم أن يبنى على الفتح للفتحة ويرى بالوجهين قوله ولا تات للنصب وعلى جنته عندا لافراد تركه مع لا تركب خمسة عشر كما أشار اليه بقوله (مر كبا) وهذا قول يسويه

الاجمعي  
والنصب في الاجمعي أكثر  
وان يكن من ناقص فلا  
قد أقيمت والمعامل استقلا  
كلم يبق الا بورك أولا  
ولا أرى الا أنك مقبلا  
ونقص مستثنى على  
الاطلاق  
يجوز بعد السبعة البواق  
والنصب ايضا جائز لن  
يشاه  
بما خلا وما عدا وحاشا  
(باب لا عامة عمل ان)  
وحكم لا تكتم ان في  
الصل  
فانصب بها منكرها  
اتصل  
مضافا أو مشابه المنصاف  
كلا فلام حاضر مكان  
لكن اذا تكررت  
أجوبها  
كذا في الاصل  
أو الغيبة  
وعند افراد اسمها أزم  
البنا  
مر كبا



والجمهور وقيل جازم في الحاشية كونه نعتا معني من الاستعارة دليل ظهورها في قوله

فقام بهد الناس عنها سبيله وقال ألا من سبيل اليمين

ولا يعني ان قول الناظم وعند افراد اسم الحاشية الحاشية السكر او عدمه فتقول عند عدم السكر لا ربح  
فالحاشية بناء وجعل فقط وتقول عند السكر لا ربح لا يربح وجودا فيلزم بناء كل من الاخ والاب (أو  
رفعه) حال كونه (منقوذا) قولك (لا أخ ولا أب) ومع كل من الأخ والأب مع التنوين (واسمها يا أيضا)  
إذا بقيت الأخ فتقول لا أخ ولا أنا فيكون الأب حينئذ مطاوعا غير محل الأخ فإذا رفعت الأخ فلا نصب  
الأب كذا كره بقوله (وان رفع أخا لا نصب) فيمنع أن تقول لا أخ ولا أنا لأنه لا وجه للنصب حينئذ يجوز  
بناء الأخ ورفع الأب منونا وهكذا فيجوز أن تقول لا أخ ولا أب ولا أخ ولا أب فتلخص أن الوجه ستة  
واحد متع وهو رفع الأول ونصب الثاني والثاني الباقية جائزة وهذه الأوجه تجري في لا حول ولا قوة الأمانة  
وقد أخذت من التذكير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن أنت به معرفة (أو فصلا) عنها (فارفعه) به  
(ونود) به (والنم تكرارا) عند غير المبرد وابن كيسان فالأول (ك) قولك (لا على حاضر ولا عمر) أي  
حاضر (و) الثاني كافي قولك (لا لعبد ولا مابدخر) من المثال ولما انتهى الكلام على لا ترفع في الكلام  
على النداء

باب النداء

وهو طلب الأقبال يا أو إحدى أخواتها وتغيير الأصل بالتأدي أولى من تغيير النظم بالنداء لأن المقصود إنما  
هو للتأدي كما يصرح بقوله (خس) بلاها هو يجوز أن يقال ختمه (تأدي) بكسر الهمزة وقسمها فالأول على  
أنه معنى للفاعل والثاني على أنه مبنى للفعول (وهي مفرد على) والمراد بالنداء هنا في باب لا الباقي ما ليس مضافا  
ولا شبيهة ولو منقوذا ويجوز ما والمراد بالعلم ما كان نرفعه سابقا على النداء (ومفرد منكر فمدايوم) أي يؤم  
قصدا (ومفرد منكر سواء) أي سوى مدايوم قصدا (كفا المضاف) لغير كاف الخطأ فلا يقال يا غلامك  
مثلا (والذي ضاعه) أي ضاعه في كونه متعلقا به فممن تمامه متعلق كونه عاملا فيها بعده وفي كونه مطولا  
(فالأولان) وهما المفرد العلم والتسكير المقصود (فهما البنائز) على الذي في رفع كل فعل من غير  
تنوين على الإطلاق) فإن كان كل منهما مرفوع بالضم في كل الضم وان كان كل منهما مرفوع بالفتح على الآخر  
ومكنا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الأصل فالأصل المفرد العلم والتسكير المقصود فينبغي أن على  
الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الأصل بأنه أراد بالضم ما يشتمل نائيه وقوله من غير تنوين لا يحتاج  
إلى أن من المعلوم أن الشيء لا يتنونا عما ذكره نوضيحه على كون من غير تنوين في حالة الاختيار وأما حالة  
الاضطرار فينبغي أن جامع الضم تشبيها بمرفوع ممنوع من الضم فاضطرار تنوينه وجامع النصب تشبيها  
بالمضاف مطولة بالتنوين وكلاهما مسموع من العرب فمن الأول قوله

سلام الله بأسطر عليها وليس عليك بأسطر السلام

ومن الثاني قوله

ضربت حصرها إلى وقالت يا عبد الله وقتك الأول

(والنصب في الثلاثة البواق) وهي التسكير غير المقصود والمضاف هو المضافه فالحصر العلم (ك) قولك (يا على)  
والتسكير المقصود كقولك (يا غلام في انطلق) إذا أردت غلاما معينا والتسكير غير المقصود كقولك (يا غلاما)  
(يا غلاما عن ذكره) فأنى من غفلك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل التشبيها بالمضاف لأنه متعلق به شيء  
من تعلم معناه والمضاف كقولك (يا كاضف البواي) والاضافة هنا المثال غير محنة (ويا أهل الثنا)  
والاضافة هنا المثال محنة فاعلم تسكير المثال إلى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) التشبيه بالضافه كقولك  
(يا طين بالعباد الطيبين) وكقولك يا ساجدة وكقولك يا طينجلا وكقولك يا غلاما فاعلم

أوردته منقوذا  
لا أخ ولا أب انصبا  
أنا  
لا نصب  
وحيث عرفت اسمها  
أو فصلا  
فارفعه وتنون والنم  
تكرارا  
كلا على حاضر ولا عمر  
ولأنه عبد ولا مابدخر  
باب النداء  
خس تنادي وهي مفرد  
علم  
ومفرد منكر فمدايوم  
ومفرد منكر سواء  
كفا المضاف والذي  
سأناه  
فالأولان فيهما البنائز  
على الذي في رفع كل  
فـ علم  
من غير تنوين على  
الإطلاق  
والنصب في الثلاثة البواق  
كيا على يا غلام في انطلق  
يا غلاما عن ذكره  
أنى  
يا كاضف البواي  
الشا  
و يا طينجلا بالعباد الطيبين  
يا



سميته بذلك وأما إذا ناديت بجاعة عدتهم كذلك فإن كانت غير معينة كان ذلك من قبيل النكرة غير المقصودة فتصيب كلام من المعطوف والمعطوف عليه وإن كانت معينة كانت من قبيل النكرة المقصودة فضم الأول وتصيب الثاني أو ترغمه فتقول بالاثنتي والثلاثين أو بالثلثون كما تقول يلزم بدو الحرب بضم بد وتصيب الحرب أو بضم هذا إذا لم تصبوا الاثنين والضم والتجريد عن ألف فتقول بالاثنتي والثلاثين • ولما أنهى الكلام على التمام عرف من الكلام على الأصول لاجله فقال

باب المقبول لا يجزئ

ويسمى المفعول من أجله للمفعول فوقه بين ذلك قوله (والمنصب) القلي (انصب) جزوا (ان أنى) أى  
المصدر (يأنا) • لفظة الفعل الذى قد كانا (أى وجد) (ومطره) زيادة على ما ذكر (الحامد) أى المصدر  
(مع) بكون العين للضرورة (عله) • فهلمن وقته وقاعله) ولوقدبرا جملة الشروط خمسة الاول  
أن يكون مصدرا مخرجا غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتكم السمن والعسل والثاني أن يكون فليبا مخرجا  
غير القلي فلا يجوز أن تقول جئتكم فراءا ولعلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذى قبله  
مخرجا غير العلة نحو ضربت ضربا مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله فى وقته مخرجا غير  
المشاركه فيه فلا يجوز أن تقول فأعبت اليوم سرفاغا والحادس أن يكون مشاركا لعامله فى قاعله مخرجا  
غير المشاركه فيه فلا يجوز أن تقول جئتكم ههناك أياى وانما قلنا ولو تقديرنا يدخل قوله تعالى يريكم البرق  
خروفا وطعنا فافى تقدير جعلكم رزون البرق خوفا وطعنا مع هذه الشروط لجواز نصب لا لوجوبه كما أمرنا  
اليدقال ابن مالك وان شرط فقد • فاجزء بالحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) بقولك (فم  
زاده انعامه) (بالشباع (و) كقولك (انصعلها ابتغاه) (بالاشباع • ولما انتهى الكلام على المفعول  
لا جلة شرعى فى الكلام على المفعول منه فطلى

باب المصنوع منه

أى الذى وقع الفعل بمصاحبه وقد عني قوله (تعرضه) أى المفعول معه (الاسم) صريح ولو متنى أو مجموعا  
 وخرج بذلك الفعل نحو  
 لا تسمعون حتى وتأتى منه • عار عليك اذا فعلت عظيم  
 الجمله نحو مرت الشمس طلعت فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بمعناوا) دالة على العية بلا  
 تشريك فى الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو نحو جئت مع زيدو بعد الواو التى لم تبدل على المعية نحو  
 شترك بـ ذومر وقمر (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان  
 جرى معه فعل غيره وللرا من الفعل هذا الفعل القوى وهو الحدث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة  
 فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحرفه فالاولى كان قولك مرت والنيل والثانية كانى قولك أناسا والنيل  
 فلا يجوز هذا لك وأياك لم الجمله لقصره كالمقولة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من تريد فان التقدير كيف  
 نكون وقصعة من تريد تخلف الفعل واخصل الضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور  
 (بالفعل الذى بهما صواب) أى الذى اقترن به (أو) بد (شبه فعل) كقلم الفاعل فالاول (ك) قولك  
 (استوى) أى ارتفع (الماء والغشب) أى مع الغشب وهو المقياس الذى يعرف به فنوار ارتفاع الماء وقت  
 زيادته (و) الثانى (ك) قولك (الامير قادم العسكرا) أى مع العسكر وهو جنده الامير واعلم أن الاسم بهما  
 الواو له خمس حالات الاولى ترجع المطلق وذلك اذا امكن بلا ضعف فى اللفظ نحو جاء الامير والجيش فيترجم  
 المطلق فى ذلك لأنه الاصل وقد امكن بلا ضعف فى اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجع المفعولية وذلك اذا لم  
 يمكن المطلق الا بضعف فى اللفظ (نحو) قولك (مرت والامير القرى) فترجم المفعولية فذلك  
 لان المطلق على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

(باب المفعول لاجله)

والمصدر انصب ان اتى  
بانا

لعل الفعل الذي قد كانا  
ونشره الاتحاد مع عامله  
فيما له من وقته وفاعله  
كهم لزيدا تاء شره  
واقصد عليا ابتغاء بره

(باب المفعول معه)

تاریخہ اسم بعد واد  
فسرا

من كان معه فعل غير

فانصبه بالفعل الذي به

و شبه فعل کلمتوی

ولا مير قادم والعكر

مفتی



وان على ضمير رفع متصل • عطفت فافصل بالضمير المتصل

أو فافصل قبل فافصل يرد • في النظم فاعليا وضعه اعتقد

وفي المعنى محو قولك كن أنتوز بها كالاخ فتخرج المفعولية في ذلك أيضا لان العطف يستلزم أن يكون زيدا أمورا أو أنت لا تريد أن تأمر بها أن تأمر الخاطب بأن يكون معه كالاخ والثالثة تعين المفعولية وذلك اذ لم يمكن العطف أصلا نحو استوى الماء والخشب فتعين المفعولية في ذلك لان العطف يستلزم أن الخشبة ترتفع وليس من أناد انما المراد أن الماء ارتفع حال كونه مصاحبا للخشبة والرابعة تعين العطف وذلك اذ لم تكن المفعولية نحو اشترك زيد وهمر فبين العطف في ذلك لانه لم يوجد فيه شرط المفعولية والخامسة امتناع كلهما وذلك اذ لم تكن المفعول والمفعولية نحو قوله • علقها بتلوامه بلردا • وقوله اذاما القانيت برذن يوما • وزججمن الخواجب والعيونا

فيمتنع كل من العطف كونه مفعولا معبود تعين كونه مفعولا لفاعل محذوف والتقدير في الاول وسبقته لها يردا وفي الثاني وكلن العيونا • ولما أنهى الكلام على منصوب بان الاماء شرع في الكلام على محذوفت الاءاء فقال

(باب محذوفات الاءاء)

والاضافة في ذلك ابيان الواقع اذ لا يخفى الا الاءاء وقد نكلم عليها بواسطة الكلام على خافضها حيث قال (خافضها ثلاثة أنواع) بتوبين ثلاثة وجعل أنواع بدل منها هو لما كان تقسيم الاصل المحذوفات الى ثلاثة أقسام انما هو من حيث خافضها قسم النظم قسم الخافض لكن منيع الاصل أنسب الترجمة والانواع الثلاثة هي (الحرف والاضافة والاتباع) وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة وقد جرى النظم كالاصل على رأي الأخفش والسبيل من أن التابع المجزور محذوف بالتبعية وهو رأي من جوح والراجع انه محذوف بما جر به التبعوع وقبل انه يخفص بالمجاورة نحو هذا حجر ضرب خرب فانه يرى بجر خرب مجاورة للجر وروى على الرفع أكثر العرب وقيل أيضا انه يخفص بالتوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بجر قاعد على توهم البناء في قائما والراجع أن الاول على رواية الجرمي فوج بضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وأن الثاني منصوب بضمة مقصورة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم وبالمجلة فالراجع أن الخافض يتعصر في نوعين فقط وهما الحرف والمضاف وقد بين الحرف بقوله (أما الحروف) السكائنة (ههنا) أي في هذا الباب (وهي) (من) وهي لابتداء المساقاة للبيان ولتبيين وغير ذلك قال ابن مالك

محذوف بين وابتنى في الامكنة • بمن وقد نأى لبدء الازمنة

وزيد في نقي وشبه جر • نكسرة كإياغ من مفر

و (الي) وهي لابتداء المساقاة للمصاحبة (باه) وهي للاصاق حقيقة نحو به داه أو سكا نحو مررت بزيد وللتعدي الخاصة وهي تصير الفاعل مفعولا كما تقول في ذهب بزيد بمعنى أذهب أي صيرته ذاهبا وأما التعدي العامة وهي اتصال معنى الفعل بالاسم فليست مختصة بالياء بل مشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا شبيهة بها (وكاف) وأشهر معانيها التشبيه وهو إلحاق ناقص بكامل في الشرف وفي الشدة فالاول نحو زيد كاليسر والثاني نحو زيد كالخار وأركانار معشيه وشبهه وأداة تشبيه ووجه شبهه (في) ومن معانيها الظرفية وهي حلول شيء في شيء وهي قسمان حقيقية وضابطها أن يكون للظرف احتواء للظرف نحو الماء في الكوز ومحاذ يتوضا بطها أن يفقد كل من الاحتواء والتعدي نحو قولك النجاء في الصدق أو يفقد الاول دون الثاني نحو قولك زيد في البرية أو يفقد الثاني دون الاول نحو قولك في صدر فلان علم (ولام) ومن معانيها • انوقفت بين ذاتين ودخلت على من يملك نحو المال للخليفة فان دخلت على مالا يملك كانت تشبه الملك ويحذف عنها الاختصاص نحو الجبل للفرس وان وقفت بين معنى ذات

(باب محذوفات  
الاءاء)  
خافضها ثلاثة أنواع  
الحرف والمضاف  
الاتباع  
أما الحروف فهي  
ياء وكاف في ولام







الله الاخصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف إليه ملكاً للمضاف أو محتسباً له أو مستحقاً له (أو)  
على نمبر (من) التبعية وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أي  
مكر في الليل (أو غلام) زيد (أو عبد زيد) أي غلام زيد أو عبد زيد (أو أنا زجاج) أي أنا من زجاج وهو  
معروف (أو نوب حن) أي نوب من حن وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أي باب من ساج  
وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل (وقدمت) وتقدمت  
(أحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أي سبق الكلام عليها مبسوطة (في) الكلام على (الاربع  
التوابع) التي هي العت والعطف والتوكيد والبدل وحذف فلا حاجة إلى التكلم عليها هنا ولذلك لم يكلم  
عنها الأصل في هذا الباب ثم استأنف الناظم حيث قال (فيا الهي) والاضافة ذلك لتتصرف المضاف إليه  
(العطف بنا) بسبب اطلاق بنا (تبع) سئل (يسكون الباء للضرورة والافيدل كطرق لفظاً ومعنى فكأنه  
قال طرق (الرشاد والهدى) أي الاعتناء والعطف في ذلك للتفسير (و) بسبب ذلك (ترتفع) إلى المراتب  
العالية ثم أرخ تأليفه بقوله (وفي) شهر (جداى سادس) شهر السنة التي هي تمام (السبعين) السكينة  
(بعدها) و فراغ (تسع) أي تسعمائة (من السنين) ففي شهر جداى من سنة سبعين وتسعمائة من  
الهجرة الشريفة (قدم نظم هذه المقدمة) وهو (في) ربع ألف بيت فعدة أياته مائتان وخمسون حال كونه  
(كافياً من أحكامه) أي أتقنه يقال أحكمت الشيء إذا أتقنته وقبلاً بدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير)  
إلى الله تعالى استغفار من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله (الشرف العمر يعطى) نسبة لعمر يعطى قرية  
من شرقية بليبس (ذى البحر) عن الأشياء إذا قصره للعبد على شيء من الأشياء (و) ذى (التفسير) في  
الطاعت (و) ذى (التفريط) في المباداة وانه اعترف الناظم بالجزء والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن  
العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأيس (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة في ذلك  
من اضافة الصفة للأوصاف (وأفضل الصلاة والسلام) كائن (على النبي المصطفى الكريم) أي البالغ في  
الكريم الغاية القصوى (محمد) على (صحة) والصحاب اسم جمع لأصحاب لا جمع له على الصحيح لأن فعلاً ليس  
من صيغ الجوع عند سيبويه خلافاً لا خفش (و) على (الآل) والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه ثم وصف  
كلاماً من الصحب والآل بقوله (أهل التقوى) أهل (العلم) أهل (السكينة) والتقى اسم من التقوى وهي  
امتنال الأمور واجتناب المنهيات واما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والسلام على النبي والصحب  
والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما وهذا آخر ما يسهره  
الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الأكداء ولكن الحمد لله على ما جرت به الأقدار وها أنا أرجو من الله  
قبوله وأن يجعل إلى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن ينجح لنا بالإيمان مع النظر لوجهه  
الكريم في دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله  
العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وتسع  
وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وبالله التوفيق لأرب غيرة  
ولا يرجى الاخيرة نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها وبزول بها عنا آثار  
المعاصي وخيلها آمين

أو من كثر الليل  
أو غلام  
أو عبد زيد أو أنا زجاج  
أو نوب حن أو كيب ساج  
وقدمت أحكام كل  
تابع  
مبسوطة في الأربع  
التوابع  
فيا الهي العطف بنا فنسب  
سبل الرشاد والهدى  
فترتفع  
وفي جداى سادس  
السبعين  
بعدها تسع من السنين  
قدم نظم هذه المقدمة  
في ربع ألف كافياً من  
أحكامه  
نظم الفقير الشرف  
العمر يعطى  
ذى البحر والتقصير  
والتفريط  
والحمد لله مدى الدوام  
على جزيل الفضل  
والانعام  
وأفضل الصلاة والسلام  
على النبي المصطفى  
الكريم  
محمد وصحبه وآله  
أهل التقى والحمد لله والصلوات



( يقول الفقير اليه تعالى ( ابراهيم بن حسن الانباري ) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح  
 بطبعة الشيخ الجليل ( مصطفى البابي الحلبي وأولاده ) بمصر المحروسة )

حدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لا ذنب له ورفق قدر من انتعش لبث العلم وجاء رضاه وفضل توابه  
 وعظمهم في سلك أحابيه ولقد هم بذكرهم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أمان من  
 ضميره وأعرب الرسول الأرفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأظهر وأصحابه الكملة  
 الأخيار ( وبعد ) فلما كان من ابن آجروم من أهم القتون حفظا وفهما في بله وعظما لطيفا  
 فائقا على آتريه نظمته الشرف العريضي ليسهل حفظه على المبتدئين ويمن نفعه المنتهين وقد تميز  
 عن أسله بما قال ناطقه

وقد حذفت منه ما عتدى • وزدته فوائدا بها الفنى

مقما انساب الأبواب • بقاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجته • ونمت بركته • بشرح ( فتح رب البرية على الهدى البهية • نظم

الآجرومية ) الذى وضعه عليه شيخ الاسلام • وبركة الأمام الشيخ ابراهيم

البيجورى الذى جعل الله النفع فى كل مؤلفاته وأنه لشرح سهل

لطيف واف بالمعاد من الملقن وفوق المراد مع الله به كاتع

بأسله له سمع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة

المصروفة الله كورة أعلاه منتهى شهر

شوال من شهر سنة ١٣٤٣

من الطبعرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

تتم





## فهرست

( شرح العلامة البيهقي على المرتبية نظم الأخرية لشراف الدين يحيى المرتضى )

صفحة	صفحة
باب الكلام ٣٨	١ باب الكلام ١١
باب الصف ٤٠	١١ باب الصف ١١
باب التوكيد ٤١	١٣ باب علامات العرب ١٣
باب البدل ٤٢	١٥ باب علامات نصب ١٥
باب منصرفات الأسماء ٤٣	١٦ باب علامات الخفض ١٦
باب المصدر ٤٤	١٩ باب علامات الجزم ١٩
باب الطرف ٤٥	٢١ فصل العربيات ٢١
باب الحال ٤٥	٢٢ باب المرفوعات المتكررة ٢٢
باب التخيير ٤٦	٢٤ باب الأفعال ٢٤
باب الاستثناء ٤٧	٢٧ باب أفعال الفعل المنفرد ٢٧
باب الأسماء العاملة على أن ٤٨	٣١ باب مرفوعات الأسماء ٣١
باب التثنية ٤٩	٣٣ باب نائب الفاعل ٣٣
باب المفعول لأجله ٥٠	٣٤ باب المبتدأ والخبر ٣٤
باب المفعول معه ٥١	٣٦ كان وأخواتها ٣٦
باب محذوفات الأسماء ٥١	٣٧ ان وأخواتها ٣٧
باب الإضافة ٥٢	٣٨ عن وأخواتها ٣٨

( تحت )